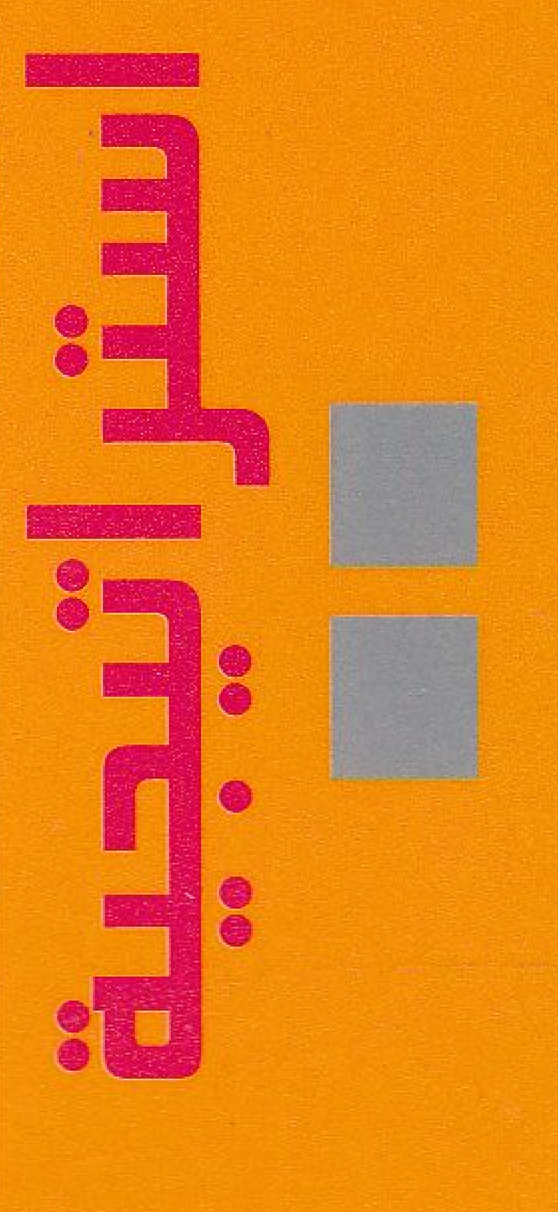
147

عبدالجليل زيد المرهون

أمن الخليج
العراق وإيران والمتغير الأمريكي





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أمن الخليج

العراق وإيران والمتغير الأمريكي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية**؛ وهي سلسلة علمية مُحكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

أمن الخليج
العراق وإيران والمتغير الأمريكي

عبدالجليل زيد المرهون

العدد 147

تصدر عن





محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2009

ISSN 1682-1203

النسخة العـــاديـة: ISBN 978-9948-14-181-5

النسخة الإلكترونية: ISBN 978-9948-14-182-2

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة

يناقش هذا البحث متغير السياسة الأمريكية في الخليج العربي، بعد وصول الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى البيت الأبيض، وتسلمه مهامه. وقد جرت مقاربة هذا المتغير ضمن بعدين رئيسيين: يرتبط الأول بالعراق، ويختص الثاني بإيران. وتنبع أهمية موضوع البحث من ارتباطه المباشر بقضايا الأمن والاستقرار الإقليمي، وملامسته لضرورات في المنطقة، ودفعه باتجاه شكل جديد من العلاقات البينية فيها.

يتناول البحث في البعد العراقي للمتغير الأمريكي استراتيجية الخروج من العراق، وانعكاساتها المختلفة. ويناقش في هذا الإطار اتفاقية وضع القوات الموقعة بين واشنطن وبغداد، والتي تناولت تفاصيل وحيثيات الانسحاب العسكري الأمريكي، وكذلك اتفاقية الإطار الاستراتيجي المبرمة بين الجانبين، والتي وضعت الخطوط العريضة للتعاون البعيد المدى، على المستويات السياسية والاقتصادية، والمدنية العامة كذلك. كما يناقش البحث آفاق العلاقة بين العراق وجواره الخليجي، وماهية التحديات الماثلة في مسار هذه العلاقة، والخيارات والحلول التي يمكن اقتراحها بهذا الشأن.

أما في البعد الثاني فيناقش البحث مقاربة الحوار الأمريكي مع إيران، من حيث مضامينه وآفاقه، ونمط التحديات التي تعترضه، والموقف الأمريكي من برنامج إيران النووي، والمدى الذي يمكن أن يذهب إليه

هذا الموقف، على المستويات الدبلوماسية والاقتصادية، في ظل تواري الخيارات العسكرية، التي هي حاضرة أيضاً في معالجات هذا البحث، لضرورة فرضها السياق التحليلي العام للمقاربة.

وبموازاة البعدين العراقي والإيراني للمتغير الأمريكي في الخليج العربي، كان هناك بعد ثانوي لهذا المتغير، تجسد في المناخ الجديد أو البدايات الجديدة لفرص الالتقاء الخليجي-العراقي-الإيراني حول ترتيبات الأمن المشترك، ونعني بذلك أمن الخليج العربي في سياقه الإقليمي المؤتلف. ويعنى البحث بمقاربة هذا الاتجاه على مستوى الضرورات والتحديات والمفاهيم وطبيعة الخيارات المتاحة.

ويفترض البحث أن المتغير الأمريكي، في بعديه العراقي والإيراني، قد عكس نفسه إيجاباً على فرص التوافق الإقليمي في الخليج العربي، بالمدلول العام للمصطلح، وبات ممكناً البناء عليه. وجرى اختبار هذه الفرضية بالإجابة عن الأسئلة التالية: هل اقتربت دول المنطقة من قبول العراق الجديد؟ وهل أصبح التوافق الخليجي-الإيراني أكثر إمكانية أو / و/ أقل صعوبة؟ وهل اقترب الخليج من فكرة الأمن الإقليمي؟ أو هل أضحت هناك فرصة للأخذ بشكل من أشكال هذا الأمن؟ إن اختبار ذلك يشكل إحدى غايات البحث وأهدافه الأساسية، إلا أنه لا يمثل كل ما يصبو إليه؛ إذ يسعى، أيضاً، إلى طرح جملة من التصورات التي يرى أنها محفزة لفرص الاستقرار الإقليمي، ودافعة باتجاه بلورة نسق جديد من التفاعلات

الإقليمية التي تتغلب فيها المضامين التعاونية على الصراعية، وتتلاشى اتجاهاتها السلبية لمصلحة أبعادها الإيجابية البناءة.

العراق والمتغير الأمريكي

مثل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 الحدث الأكثر تأثيراً في بيئة أمن الخليج العربي، وذلك منذ عام 1991 عندما أطاحت "عاصفة الصحراء" بالتوازن الاستراتيجي الهش في النظام الإقليمي الخليجي، محدثة بذلك التحول الأهم في هذا النظام، منذ الانسحاب البريطاني من المنطقة في نهاية عام 1971.

بيد أن جوهر هذا الحدث لم يكن، بالمعيار الاستراتيجي، سقوط نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، بل تبلور وجود عسكري أمريكي في شمال الخليج، وذلك للمرة الأولى في التاريخ. وبالنسبة لبيئة الأمن في الخليج، فقد عنى هذا الوجود إعادة تشكيل للقوة الأمريكية في المنطقة، واستتباعاً إعادة ترتيب لمواقع وأدوار الحلفاء الإقليميين، بل وإعادة رسم جزئي لماهية الوظيفة الجيوبوليتيكية لبعض دول المنطقة، في المنظور الجيوستراتيجي الكوني للولايات المتحدة الأمريكية. كما دفع الحدث العراقي باتجاه إعادة إنتاج للعلاقات الأمريكية – الإيرانية، أو لنقل لاتجاه التفاعلات الكامنة في هذه العلاقات. وبعد نحو ست سنوات اتجهت الولايات المتحدة لسحب جزء من قواتها من العراق، محتفظة بشكل من الوجود غير المحدد كماً ونوعاً، لكنه قادر مبدئياً على أداء وظيفة استراتيجية الطابع، إقليمية النطاق.

أولاً: انسحاب القوات الأمريكية من العراق

في السابع والعشرين من شباط/ فبراير 2009 أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن خطته لسحب كافة الألوية الأمريكية القتالية U.S. combat brigades من العراق بحلول 31 آب/ أغسطس 2010، ليفي بما وعد به في حملته الانتخابية، بشأن إنهاء الحرب.[1] وتقرر أن تكون مهام القوات الأمريكية، اعتباراً من ذلك التاريخ، منصبة على ثلاثة أمور، هي: التدريب والتجهيز وتقديم المشورة لقوات الأمن العراقية، والقيام بعمليات مكافحة الإرهاب، وتوفير قوة حماية الأفراد العسكريين والمدنيين.[2]

وطبقاً لوزارة الدفاع الأمريكية، فإن عدد القوات الأمريكية في العراق، كان في آذار/ مارس 2009 حوالي 142 ألف فرد، سيبقى منهم بين 35 إلى 50 ألف فرد حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2011.[3]

وعلى الصعيد القانوني، استند الوجود الأمريكي في العراق منذ نهاية عام 2008 إلى اتفاقية أمنية عرفت باتفاقية وضع القوات The Status of Forces Agreement،[4] سبق للولايات المتحدة أن عقدت اتفاقات مماثلة لها مع 78 دولة، بينها ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية.[5] ففي 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 وافق مجلس الوزراء العراقي على اتفاقية وضع القوات، بأغلبية 27 وزيراً من أصل 28 وزيراً. وفي السابع والعشرين من الشهر ذاته صادق مجلس النواب العراقي على الاتفاقية بأغلبية 149 نائباً. ثم صادق عليها مجلس الرئاسة العراقية، في الرابع من كانون الأول/ ديسمبر 2008.[6] وتجدر

الإشارة هنا إلى أن التسمية الرسمية المعتمدة في العراق لهذه الاتفاقية هي اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية. وفي الحادي والعشرين من الشهر ذاته، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 1859، الذي نص على إنهاء ولاية القوات المتعددة الجنسية في العراق، وتمديد حماية أمواله وأرصدته في الخارج. وكذلك مراجعة القرارات المفروضة عليه، ابتداءً من القرار الرقم 661، الصادر في 6 آب/ أغسطس 1990.[7]

وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية وضع القوات السابقة الذكر على وجوب انسحاب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي العراقية في موعد لا يتعدى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2011.[8] وأشارت الفقرة الثانية من المادة نفسها إلى وجوب سحب كافة القوات الأمريكية المقاتلة من المدن والقرى والقصبات العراقية، في موعد لا يتعدى تاريخ تولي قوات الأمن العراقية كامل المسؤولية عن الأمن في أي محافظة، على أن يكتمل الانسحاب الأمريكي من الأماكن المذكورة في موعد لا يتعدى 30 حزيران/ يونيو 2009.[9]

ونص البند الأول من المادة السابعة والعشرين من الاتفاقية على أنه عند نشوء أي خطر خارجي أو داخلي ضد العراق، أو وقوع عدوان ما عليه، من شأنه انتهاك سيادته أو استقلاله السياسي أو وحدة أراضيه أو مياهه أو أجوائه، أو تهديد نظامه الديمقراطي أو مؤسساته المنتخبة، يقوم الطرفان بناءً على طلب من حكومة العراق بالشروع فوراً في مداولات استراتيجية وفقاً لما قد يتفقان عليه فيما بينهما. وتتخذ الولايات المتحدة الإجراءات المناسبة،

والتي تشمل الإجـراءات الدبلوماسـية أو الاقتـصادية أو العـسكرية، أو أي إجراء آخر، للتعامل مع مثل هذا التهديد.[10] وفي المقابل، نـص البنـد الثالـث من المادة السابعة والعشرين من الاتفاقية على عدم جـواز اسـتخدام الأراضي والمياه والأجواء العراقية ممراً أو منطلقاً لهجمات ضـد دول أخـرى ليـست في حرب مع العراق.

ونص البند الثالث من المادة التاسعة من الاتفاقية على أن تنتقـل المراقبـة والسيطرة على المجال الجـوي العراقـي إلى الـسلطات العراقيـة فـور دخـول الاتفاقية حيز النفاذ.[11] ونص البند الأول من المادة الثلاثين من الاتفاقية على أن تكون سارية المفعول لفترة ثلاث سنوات، ما لم يتم إنهاء العمل بها من قبل أحد الطرفين قبل انتهاء تلك الفترة.[12] ونص البند الرابع من المادة ذاتها عـلى دخـول الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من اليوم الأول من كانون الثاني/ يناير 2009، بعـد تبادل الطرفين المذكرات الدبلوماسية المؤيدة لاكتمال الإجراءات اللازمة.[13]

وفي واقع الأمر، نجح العراق في إدخال كم كبـير مـن التعـديلات عـلى المسودة الأصلية من هذه الاتفاقية، بحيث أتت قريبـة مـن هواجـسه. وهـذا يشير إلى أن الحكومة العراقية ربـما كانـت تتمتـع بهـامش منـاورة في العمليـة التفاوضية، أو أن الولايات المتحدة قد انتهت إلى الأخـذ بهـواجس العـراق، ووضعت نصب أعينها حساسية توازناته الداخلية والإقليمية.

وإضافة إلى اتفاقية وضـع القـوات، أبـرم العـراق والولايـات المتحـدة الأمريكية أيضاً في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 اتفاقية إطارية اسـتراتيجية

Strategic Framework Agreement للتعاون البعيد المدى،[14] أضحت نافذة المفعول من الأول من كانون الثاني/ يناير 2009.[15]

وتطبّع هذه الاتفاقية العلاقة الأمريكية-العراقية بروابط تسترشد بإعلان المبادئ الموقع بين البلدين في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.[16] وتشمل التعاون في قطاعات سياسية ومدنية واسعة، أبرزها:[17]

- الدفاع، والأمن، وتطبيق القانون، والتعاون القضائي والتنمية.
- تطوير التعاون السياسي والدبلوماسي والثقافي.
- تطوير التعاون في مجالات الاقتصاد والطاقة والصحة والبيئة والتكنولوجيا والاتصالات.

وقد جرى تأسيس لجنتين رئيسيتين لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية، هما: لجنة الطاقة والاقتصاد، ولجنة الخدمات والتكنولوجيا.[18] وتم تأسيس خمس فرق عمل في لجنة الطاقة والاقتصاد، هي: المالية والكهرباء والتجارة والاستثمار وتطوير عمل القطاع الخاص. وهناك ست فرق عمل في إطار لجنة الخدمات والتكنولوجيا، هي: النقل والزراعة والصحة والخدمات الأساسية والبيئة والاتصالات.[19]

وبغض النظر عن طبيعة التقييم النهائي، الذي يمكن أن يقدمه الفرقاء المختلفون لاتفاقيتي وضع القوات والإطار الاستراتيجي، فإن ما

يمكن قوله، عموماً، هو أن العراق قد ابتعد عن كونه ركيزة للقوة الأمريكية في المنطقة أو منطلقاً لها. وهذا خلاف ما حدث لكل من ألمانيا الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وكوريا الجنوبية بعد الحرب الكورية. إن اتفاقيتي وضع القوات والإطار الاستراتيجي، قد منحتا العراق خصوصية أمنية وسياسية، على صعيد علاقته بالولايات المتحدة، إلا أن هذه الخصوصية بقيت في إطار ما يمكن وصفه "بالحد الأدنى" قياساً بالتجارب الأمريكية المماثلة.

وهذا السقف من العلاقات الأمريكية-العراقية، حد من مخاوف العديد من الفرقاء في الداخل العراقي، وخفض على نحو كبير هواجس الأطراف الإقليمية، سواء أولئك المتحالفين مع الولايات المتحدة أو البعيدين عنها. ذلك أن وجود تحالف أمريكي-عراقي، على شاكلة الأمريكي-الكوري أو الأمريكي-الياباني، من شأنه أن يثير مخاوف مرتبطة بالمكانة والدور بالنسبة للبعض، وبالأمن بالنسبة للبعض الآخر.

وبهذا المعنى، فإن السياق الجديد للعلاقات الأمريكية-العراقية قد خدم فرص اندماج العراق في بيئته الإقليمية الخليجية، وزاد من إمكانية قبوله فيها، دونما هواجس متضخمة في هذا الاتجاه أو ذاك، وهذا أحد المتغيرات التابعة للمتغير الأمريكي الرئيسي في معادلة أمن الخليج العربي. ومع ذلك، علينا أن نكون حذرين في التوصيف بأن نضع المصطلح في إطاره النسبي وحسب؛ إذ ثمة تحديات كثيرة لابد من الاعتراف بها والعمل على تذليلها؛ وفي مقدمتها

الموروث التاريخي أو ثقل التاريخ، وقضايا الديون والتعويضات المستحقة على العراق، فضلاً عن تباين الأيديولوجيا السياسية وما قد تثيره من تموضع أو استقطاب غالباً ما يكون مصطنعاً، ومتدثراً بمصالح ضيقة.

ثانياً: فرص دمج العراق في محيطه الخليجي

إن السؤال الجوهري الذي مازال عالقاً في هذه المنطقة، هو: كيف يتسنى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بناء نسق متوازن من العلاقات مع العراق، بحيث تؤدي هذه العلاقات وظيفتين أساسيتين: الأولى كبح التوترات قبل أن تصل إلى مستوى التفجر، والثانية تنمية مجالات التعاون المدني بصنوفه المختلفة، بما يرفد السياقات الكلية للتفاعل الإقليمي.

ربما يمكننا القول إن ضم العراق إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية من شأنه أن يفقد هذا المجلس مبرر وجوده، تماماً كما أن ضم روسيا إلى حلف شمال الأطلسي يعني فقدان الحلف للغاية التي تأسس من أجلها. هذا على الرغم من أن مجلس التعاون ليس حلفاً أمنياً، ولكن في المقابل، دعونا نتصور كيف سيكون عليه حال جنوب شرقي آسيا مثلاً لو أن رابطة دول جنوب شرقي آسيا "آسيان" تشكلت في عام 1967 من دون إندونيسيا؟ وكيف سيكون الوضع لو أن آسيان الحالية رفضت ضم فيتنام إلى عضويتها؟ ودعونا نتصور أيضاً كيف سيمضي مسار التعاون الإقليمي في جنوب آسيا لو أن منظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي "سارك" لا تضم في عضويتها الهند أو باكستان؟

هذا الاستحضار لتجربتي التعاون في هاتين المنطقتين، يقربنا من صورة المعضلة القائمة في الخليج العربي، مع ضرورة التأكيد على أننا لا ندعو إلى استنساخ تجارب الآخرين. إنها فقط دعوة إلى مزيد من التأمل، ومزيد من بلورة الخيارات، وصولاً إلى نسق متوازن وشفاف من العلاقات الثنائية والمتعددة، التي من شأنها أن تمهد الطريق للبحث عن مقاربة متماسكة لإجراءات بناء الثقة.

وتتمثل أولى الخطوات على طريق إعادة بناء العلاقات الخليجية–العراقية[20] في توافر الإرادة الثابتة، وإدراك تاريخية المرحلة. وبعد ذلك، لابد من العمل على تحييد الخصوصيات الأيديولوجية عن مسار التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وتجنب التموضع الأيديولوجي الذي من شأنه أن يعصف بالعمل الإقليمي المشترك، على النحو الذي شهدته المنطقة في العقود الخمسة الماضية. ولابد هنا من تأكيد النظرة الواقعية وليس المثالية للأمور، والنظر إلى العلاقات الخليجية–العراقية باعتبارها مصلحة مشتركة للأمن والتنمية الإقليمية، بقدر كونها استجابة لمعطيات الجغرافيا والتاريخ.

إن المطلوب هو سلسلة متكاملة من الإجراءات التي تعيد الحياة لهذه العلاقات بعد كل ما اعتراها من مشكلات. وهذه مهمة مشتركة بطبيعة الحال، لكن المسؤولية تبدو أكثر وضوحاً بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بالنظر لظروف المرحلة الانتقالية التي يعيشها العراق منذ عام 2003.

وعلى نحو مبدئي، هناك ثلاثة خيارات يمكن لدول مجلس التعاون الأخذ بها للسيطرة على المضامين القلقة في علاقاتها مع العراق، وهي: بناء توازن جديد للقوى، أو الانضواء في معاهدة عدم اعتداء بوجود طرف أو أطراف ضامنة، أو العمل على زيادة ما يُعرف "بكلفة الفكاك" The Cost of Disengagement، لتكون العلاقات الخليجية-العراقية ضرورة لا غنى عنها لكافة الأطراف المعنية. ولعل الخيار الثالث هو الأكثر رجاحة؛ فزيادة كلفة الفكاك يمكن تحقيقها عبر دخول دول مجلس التعاون في شبكة مصالح متداخلة على نحو وثيق مع العراق، بحيث يقود ابتعاد أو استبعاد أي طرف منها إلى خسائر غير محتملة. وهنا يتحقق ما يمكن أن نصطلح عليه بـ "الأمن من خلال الازدهار"؛ ونعني به ازدهار فرص التنمية والتكامل الإقليمي.

إن هذا الخيار، ينسجم مع مبدأ التعاون الإقليمي بمدلوله العام، كما أنه عديم المخاطر على العلاقات البينية بين وحدات الإقليم، وهو لا يصطدم من جهة أخرى مع الخصوصيات المحلية لهذه الوحدات، ولا يتعارض مع شكل واتجاه خياراتها الخارجية. إن دول مجلس التعاون يمكنها أن تستثمر اقتصادياً في مشاريع تطوير البنية التحتية العراقية، خاصة المرافق الأساسية، كالماء والكهرباء، مما يسهم في الحد من صعوبات الوضع المعيشي، التي قد تستثمره جهات متطرفة لزعزعة أمن العراق وضرب وحدته الوطنية.

كذلك، فإن دول الخليج معنية بالدفع قدماً بمسار التجارة الثنائية، بما يمنح مزيداً من الآفاق للطرفين. كما يمكن لهذه الدول أن تساعد العراق على تصدير نفطه، مستفيدة في ذلك من بنيتها التحتية المؤهلة.

وعلى الصعيد الثقافي، ثمة حاجة لتشييد جسور من التعاون بين المعاهد والجامعات الخليجية والعراقية، على مستوى الندوات العلمية، واستضافة الكوادر، وبناء المختبرات والمعامل التعليمية. ويمكن لدول المجلس تنظيم واستضافة المزيد من المؤتمرات الفكرية، التي تناقش سبل التعايش المشترك، ونبذ التعصب المبني على أساس القبيلة أو الطائفة، وتأكيد روح التسامح والوسطية التي جاء بها الدين الحنيف وحث عليها. إن أمناً إقليمياً خليجياً بمضمون اجتماعي معزز هيكلياً هو أمن لن يجرؤ أحد على المساس به؛ لأنه سيعني عندئذ مساساً بالذات وإساءة إليها، وهذه هي الحكمة التي استندت إليها مفاهيم الأمن الإقليمي ومدارسه كافة.

ثالثاً: السلع والخدمات مقابل الديون

وفي سياق السعي لإعادة بناء العلاقات الخليجية-العراقية، تتبدى الحاجة للبحث عن مقاربة ناجزة لقضية الديون العراقية المستحقة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فقد طالبت الحكومة العراقية جميع الدول العربية بإلغاء الديون المستحقة عليها، وقال ناطق رسمي عراقي «لقد قامت روسيا بإلغاء مليارات الدولارات المستوجبة علينا... لم تقم الدول العربية بذلك».[21]

وقبل سقوط حكومة الرئيس العراقي صدام حسين تفاوتت كثيراً تقديرات الديون المستحقة على العراق، من 60 مليار دولار إلى مئات عدة من مليارات الدولارات.[22] ورأت بعض الدراسات أن دين العراق الكلي

سيكون 127 مليار دولار، منه 47 مليار دولار فائدة متجمعة، استناداً إلى أرقام البنك الدولي عام 2001.[23] وفضلاً على ذلك، حُسب على العراق دين يصل إلى 199 مليار دولار عبارة عن تعويضات حرب الخليج الثانية و57 مليار دولار في العقود المعلّقة، التي وقعت بين نظام صدام حسين وبين الشركات والحكومات الأجنبية. وطبقاً لهذا، فإن عبء العراق المالي العام كان يعادل في عام 2001 ما مجموعه 383 مليار دولار. ووفقاً لهذه المؤشرات، فإن التزامات العراق المالية كانت تعادل 14 مرة ناتجه المحلي الإجمالي، المقدر في السنة ذاتها بنحو 27 مليار دولار. وتكون بذلك حصة الفرد العراقي من الديون هي 16 ألف دولار. ويفوق عبء العراق المالي طبقاً لهذه المعادلة 25 مرة دين البرازيل أو الأرجنتين، الأمر الذي جعل من العراق الدولة الأكثر مديونية في العالم الثالث.[24]

وفي 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 وافقت الدول الدائنة في نادي باريس على شطب أكثر من 31 مليار دولار من ديون العراق، وهو ما يعادل 80 في المائة من حجم هذه الديون البالغة 38.9 مليار دولار. وفي الأصل، فإن الولايات المتحدة ضغطت على الدول الأعضاء لشطب 95 في المائة من هذه الديون.[25] ونصت الاتفاقية على إلغاء فوري لثلاثين في المائة من الديون، تعقبها ثلاثين في المائة أخرى في عام 2005، والعشرين في المائة المتبقية في عام 2008.[26] ووصف وزير المالية العراقي آنذاك، عادل عبد المهدي، الاتفاقية مع نادي باريس بأنها «اتفاقية تاريخية»، فيما وصفها وزير الخزانة الأمريكي حينها جون سنو بأنها «خطوة رئيسية على طريق إعادة بناء العراق». أما رئيس نادي

باريس فقد اعتبر أن شطب هذه الديون من شأنه أن «يمكِّن العراق من تركيز كافة موارده على عملية إعادة البناء».[27]

ويرى كبير الباحثين في معهد بترسون للاقتصاد الدولي، في دراسة له حول الديون المترتبة على العراق، إن حالة هذه الديون والظروف المحيطة بها، تستوجب التفكير في وضع نظام خاص، مُقر دولياً، للتعامل معها ومع الحالات المشابهة التي قد يشهدها العالم نتيجة تغير حال دولة من الدول.[28] وقد وضع القانون الحالي لمعالجة الديون المماثلة لحالة العراق - والتي يُصطلح على تسميتها بالديون الكريهة odious debt - في العشرينات من القرن الماضي، من قبل الاقتصادي الروسي ألكسندر ساك Alexander Sack، الذي اشتهر بعدد من الأبحاث التي عالجت وضع الديون في دول شهدت تغيراً لأنظمتها السياسية. بيد أن هذا القانون بات اليوم موضع تشكيك العديد من علماء الاقتصاد؛ إذ إن معطيات العصر تغيرت على نحو كبير.[29] وقد رأى اثنان من كبار خبراء الاقتصاد الدوليين أن على المجتمع الدولي أن يتعلم في مقاربته لقضية الديون العراقية من تاريخ الحروب في أوربا، وتحديداً الحرب بين فرنسا وألمانيا؛ فقد سارعت فرنسا إلى مطالبة ألمانيا بعد معاهدة فرساي عام 1919 بمطالبة ألمانيا بـ 32 مليار دولار كتعويضات عن الأضرار التي لحقت بها. وقد استجابت ألمانيا لذلك مضطرة، إلا أن هذه التعويضات كانت السبب خلف الانهيار المالي الذي تعرضت له ألمانيا في ثلاثينيات القرن العشرين، وكانت نتيجته نهاية جمهورية فايمار عام 1933، وتعبيد الطريق أمام صعود النازية.[30]

وثمة قناعة متزايدة بين العلماء بأن تردي الوضع الاقتصادي لبلد معين يمثل أرضية خصبة لنمو الإرهاب والتطرف. لذا، فإن اعتماد مشاريع دعم، على غرار خطة مارشال في أوربا، يمثل خير سبيل لضمان الاستقرار الإقليمي، بل والدولي.[31] وقد حثت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على إلغاء الديون المستحقة على العراق، وذلك خلال اجتماعها بوزراء خارجية هذه الدول في المنامة في 21–22 نيسان/ إبريل 2008، إلا أن رايس لم تحصل على إجابة محددة بهذا الخصوص.[32]

ولقد امتد النقاش طويلاً في المنطقة حول كيفية مقاربة الديون العراقية، وما إذا كان على الدول الخليجية شطب هذه الديون أم تخفيضها أم تركها على حالها. وكذلك الحال بالنسبة لقضية تعويضات حرب الخليج الثانية. وقد ظلت لدول المجلس مواقف متباينة حيال هذه القضية.

وفي تطور عُدَّ الأول من نوعه على الصعيد الخليجي، أقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة على شطب كامل الديون المستحقة لها على العراق، والبالغة سبعة مليارات دولار، وقد أعلنت عن هذه الخطوة خلال وجود رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في زيارة رسمية لأبوظبي في تموز/ يوليو 2008.[33]

وفي دولة الكويت، تم التفريق بين الديون المستحقة على العراق، وبين التعويضات التي ألزمته بها الأمم المتحدة على خلفية حرب الخليج الثانية،

والتي وردت في القرار الرقم 692 الصادر في 20 أيار/ مـايو 1991، والقـرار الرقم 899، الصادر في 4 آذار/ مـارس 1994، ووفقـاً للتعـديلات التـي تـم اعتمادها من قبل مجلس الأمن الدولي. وذهبت الحكومة الكويتية إلى أن حسم أمر الديون المستحقة عـلى العـراق، والبالغـة نحـو 15 مليـار دولار، منـوط بمجلس الأمة، الذي عليه أن يتخذ قراراً نهائياً بهذا الشأن.[34] أما فـيما يـرتبط بتعويضات حرب الخليج الثانية، فرأت الكويت أن العراق معني بتـسديدها، كجزء من التزاماته، التي نصت عليها القرارات الدولية ذات الـصلة. وقـال مسؤول كـويتي في 5 أيـار/ مـايو 2009، إنـه يتعـين عـلى العـراق أن يـسدد للكويت خمسة وعشرين ملياراً وخمـسمائة مليـون دولار، ويُمثـل هـذا المبلـغ الأموال التي وافقـت عليهـا الأمـم المتحـدة ولم يـتم تـسديدها.[35] وتـذهب الكويت إلى أن العراق سيبقى تحت الفصل السابع من ميثاق الأمـم المتحـدة، ما لم يقدم هذه التعويضات، إضافة إلى إعادة الممتلكات التي صـودرت أثنـاء الحرب، وكذلك، ترسيم الحدود البحرية، والسماح بوضع علامات للحـدود البرية، التي جرى ترسيمها بموجب قرار مجلس الأمن رقم 833.[36]

أما موقف المملكة العربية السعودية، فقد قال وزيـر الدولـة الـسعودي للشؤون الخارجية، نزار مدني، أمام مؤتمر "المراجعة السنوية للعهد الدولي مع العـراق"، الـذي انعقـد في سـتوكهولم في أيـار/ مـايو 2008: إن الحكومـة السعودية ربما تكون مستعدة لإعفاء العراق من كامل ديونه المـستحقة لهـا.[37] وأضاف «نعي أن الدَّين يُمثل عبئاً على اقتصادات الدول. وفي ضوء الظروف التي يواجهها العراق، فإننا مستعدون لبحث إسـقاط الـديون العراقيـة. وفي

هذا الشأن، قدمنا كل المعلومات المتاحة إلى الجانب العراقي، ونتوقع أن تجد السلطات العراقية المسؤولة حلاً مناسباً لهذه المسألة».[38]

وبطبيعة الحال، تبقى قضية الديون قضية سيادية كاملة، وليس لأحد أن يفرض على دولة ما طريقة التعامل مع ديونها المستحقة على دولة أخرى. ومع ذلك، ثمة طريق وسط يقترحه هذا البحث على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يتمثل في عقد اتفاق مع العراق، يقوم على مبدأ السلع مقابل الديون؛ أي أن يشتري العراق من دول الخليج سلعاً وخدمات، تعادل بسعر السوق قيمة الديون المستحقة عليه لهذه الدول. إن خياراً كهذا، من شأنه أن يزيل الحاجز النفسي القائم بشأن هذه الديون، ويُعيد لدول المنطقة رأس مالها على المدى البعيد، حيث إن سعر السوق له أرباحه المجزية، التي تشكل في مجموعها الكلي نسبة مهمة من حجم الديون المستحقة على العراق، مع ملاحظة أننا أمام عملية طويلة المدى، ربما تمتد لثلاثين عاماً. إن من ميزات خيار كهذا إيجاد سوق كبيرة للسلع والخدمات الخليجية، من شأنها أن تعزز من قدرتها التنافسية أمام بقية المصدّرين الإقليميين. كما أن هذا الخيار يحمل مغزىً عميقاً فيما يرتبط بفرص التكامل الإقليمي، وتعزيز التواصل اليومي المباشر بين العراق ومحيطه الخليجي.

وما يمكن استخلاصه فيما يتعلق بفرص الاقتراب الخليجي-العراقي، أن هذا الاقتراب قد بات أكثر إمكانية مما كان عليه الحال قبل سنوات خلت، برغم ما نشهده من توترات عابرة تدفع بها خلفيات التاريخ وشوائبه.

إيران والمتغير الأمريكي

إضافة إلى بُعده العراقي، تجلى البعد الآخر للمتغير الأمريكي في الخليج العربي في انفتاح الولايات المتحدة الأمريكية على إيران، والتخلي عن مشروع إسقاط نظامها السياسي، وقبولها كطرف محاور، وإشراكها في الملفات الإقليمية الكبرى، بدءاً من العراق، وصولاً إلى أفغانستان وباكستان، ودون استبعاد احتمالات منحها دوراً في ترتيبات أمن إقليمي في الخليج العربي، مرعية أمريكياً.

ولقد جاء الانفتاح الأمريكي على إيران في ظل انفراج نسبي للوضع الأمريكي في العراق، وإعادة صوغ لسياسة الولايات المتحدة حيال أفغانستان وباكستان، فضلاً عن محاولة إعادة توجيه العلاقات الأمريكية - الروسية.

إن الذي بدا واضحاً هو أن إدارة الرئيس باراك أوباما قد تحركت نحو طهران وفق قناعة بأهمية الحوار كسبيل لإشاعة مناخ إقليمي بناء. وهنا، تكمن أهمية التحرك، بل وتاريخيته.

أولاً: مبادرة الحوار الأمريكي - الإيراني

وجه الرئيس باراك أوباما في 20 آذار/ مارس 2009 دعوة تاريخية إلى الشعب الإيراني وحكومته، داعياً إلى إنهاء عقود من العداء، والدخول في

حوار بناء ونزيه. وقال أوباما، في خطاب مسجل بمناسبة السنة الإيرانية الجديدة: إن إدارته تتعهد بالسعي لإقامة علاقات بناءة بين الولايات المتحدة وإيران.[39] وقال: إنني في موسم البدايات الجديدة هذا أود أن أتحدث بوضوح إلى الزعماء الإيرانيين؛ توجد بيننا اختلافات جدية نمت مع مرور الزمن. وحكومتي الآن ملتزمة بانتهاج الأسلوب الدبلوماسي في تناولها لطائفة عريضة من القضايا الماثلة أمامنا، وبالسعي نحو إيجاد روابط بناءة بين الولايات المتحدة وإيران والمجتمع الدولي. وهذه العملية لن تتقدم عن طريق التهديدات، وإنما نحن نسعى عوضاً عن ذلك إلى التواصل المتسم بالإخلاص والقائم على أساس الاحترام المتبادل.[40] وأضاف: أنتم أيضاً عليكم الاختيار. إن الولايات المتحدة تريد للجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تحتل المكانة الصحيحة اللائقة بها في مجتمع الأمم. هذا حقكم، ولكنه حق مصحوب بمسؤوليات حقيقية، فهذه المكانة لا يمكن بلوغها عن طريق الإرهاب والأسلحة، وإنما عن طريق الأفعال السلمية التي تظهر العظمة الحقيقية للشعب الإيراني والحضارة الإيرانية، ومعيار هذه العظمة لا يكمن في القدرة على التدمير، وإنما في إظهار قدرتكم على البناء والابتكار. لهذا فإنني، في مناسبة مطلع عامكم الجديد، أود منكم -أنتم شعب وزعماء إيران- أن تدركوا المستقبل الذي نسعى لتحقيقه، إنه مستقبل يتجدد فيه تبادل العلاقات بين شعبينا، وتتاح فيه فرص سانحة أعظم للشراكة والتجارة. إنه مستقبل يتم فيه التغلب على الانقسامات القديمة،

وتستطيعون فيه أنتم وكل جيرانكم والعالم الأوسع نطاقاً العيش في سلام وأمن بدرجة أكبر.[41]

وفي طهران، قال علي أكبر جوانفكر، المستشار الإعلامي للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، في أول رد فعل رسمي على رسالة أوباما «نرحب برغبة رئيس الولايات المتحدة وضع خلافات الماضي جانباً».[42] وبدوره رحب مسؤول الشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوربي، خافير سولانا، برسالة أوباما معرباً عن أمله في أن تكون بداية فصل جديد للعلاقات الأمريكية – الإيرانية.[43]

وبعد أقل من ثلاثة أشهر على رسالته التاريخية، عاد الرئيس باراك أوباما، ودعا الإيرانيين للعمل على إعادة بناء جسور الثقة مع الولايات المتحدة، عبر اعتماد سياسات بناءة وذات جدارة.[44] وقال أوباما في كلمة وجهها للعالم الإسلامي من جامعة القاهرة في 4 حزيران/ يونيو 2009: لقد أعلنت بوضوح لقادة إيران وشعب إيران أن بلدي، بدلاً من أن يتقيد بالماضي، يقف مستعداً للمضي قدماً. والسؤال المطروح الآن لا يتعلق بالأمور التي تناهضها إيران، ولكنه يرتبط بالمستقبل الذي تريد إيران أن تبنيه.[45] وإن التغلب على فقدان الثقة الذي استمر لعشرات السنوات سوف يكون صعباً، ولكننا سنمضي قدماً مسلحين بالشجاعة واستقامة النية والعزم. وسيكون هناك الكثير من القضايا التي سيناقشها البلدان، ونحن مستعدون للمضي قدماً، دون شروط مسبقة، على أساس الاحترام المتبادل.[46]

وفي تصريح أدلى بـه في 15 حزيـران/ يونيـو 2009 تعقيبـاً عـلى إعـادة انتخاب أحمدي نجاد رئيساً لإيران، في الثاني عـشر مـن الـشهر ذاتـه، قـال أوباما: سنواصل مساعينا القوية لإقامة حوار مباشر بين بلدينا، وسنرى إلى أين يأخذنا هذا الحوار.[47] وقال: أريدهم أن يعرفوا أننا في الولايات المتحدة لا نريد صنع أيـة قـرارات للإيـرانيين، لكنّنـا نعتقـد أن أصـوات الـشعب الإيراني يجب أن تسمع وتحـترم.[48] وأضـاف: العـالم يراقـب، وهـو متفائـل بالمشاركة الشعبية، بغض النظر عن النتيجة النهائية للانتخابات.[49] الرسالة الأساسية هي أننا ندعم الشعب الإيراني وديمقراطيته، وأي تغيير في طريقة حكم إيران هو قرارهم، وليس قرار أمريكا.[50]

وبدوره، قال جوزيف بايدن، نائب الرئيس الأمريكي، إن مبـدأ الحـوار مع طهران ليس جائزة حسن سلوك لأحد، بل هو خيار ثابت، بغـض النظـر عمن يكون في سـدة الرئاسـة الإيرانيـة. وقـال بايـدن إن الولايـات المتحـدة ستواصل مساعي الانفتاح على إيران، وإن مصالحها بهذا الـشأن هـي ذاتهـا، قبل الانتخابات وبعدها.[51]

ورأى أحد كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية أن الفرق بـين رئـيس إيـران الإصـلاحي ورئيـسها المحـافظ هـو فـرق في النغمـة ولـيس بالـضرورة في السياسة.[52] وقال البيت الأبيض إنه سعى لتفادي التصريحات التي قـد تفـسر عـلى أنهـا تـدخل في الـشؤون الإيرانيـة.[53] وقالـت شخـصيات في الإدارة الأمريكية إن الحذر الذي اتصف به رد هذه الإدارة جاء عـلى خلفيـة الخـشية

من خلق جو يوحي بأن واشنطن تسعى لتغيير نظام الحكم في طهران.[54] ومن جهته، رأى رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي السناتور جون كيري أن أي تدخل غير محسوب في السياسة الداخلية الإيرانية من شأنه وضع تعقيدات في مسار الحوار الذي بشر به الرئيس أوباما بين واشنطن وطهران.[55]

ورأى محللون أمريكيون أن الرئيس أوباما، على وجه الخصوص، قد التزم الحكمة عندما تحاشى زج الولايات المتحدة في سجال الإيرانيين الداخلي، إذ إنه مقبل على الحوار مع إيران أياً كان رئيسها.[56] وشدد هؤلاء على حقيقة أن تغيير الرئيس الإيراني لا تأثير مهماً له على المصالح الأمريكية ما دام الذي يمسك بالقرارات الحاسمة في طهران هو المرشد الأعلى.[57] في المقابل، انتقد البعض موقف أوباما و"ليونة" تعامله مع تطورات الداخل الإيراني،[58] كما أشارت الصحافة الأمريكية إلى تعرضه لضغوط كبيرة من الجمهوريين، والمحافظين الآخرين، دفعته نحو اعتماد موقف داعم للاحتجاجات الإيرانية التي أعقبت إعادة انتخاب الرئيس أحمدي نجاد، إلا أن أوباما تمكن من مقاومة حدة هذه الضغوط.[59] وفي الأصل، كان أوباما قد وعد في حملته الانتخابية بإطلاق حوار مباشر غير مشروط مع إيران لبحث مختلف القضايا العالقة معها.[60]

وبعد ثلاثة عقود من القطيعة والاتهامات المتبادلة بين إيران والولايات المتحدة، التي لم تُغن شيئاً، بدأت العودة إلى لغة الحوار والمقاربة الدبلوماسية

للقضايا العالقة على الصعيدين الثنائي والإقليمي. ولقد أظهرت علاقة الولايات المتحدة مع الصين خلال السبعينيات من القرن العشرين كيف يمكن الخروج من الصدام إلى الوفاق، أو الحد الأدنى من التعايش. وعاد درس السبعينيات وتكرر في التسعينيات في فترة إدارة الرئيس بيل كلنتون.[61]

وبالطبع، نحن هنا أمام حيثيات مختلفة إلا أن المغزى يبقى واحداً، وهو إمكانية الانتقال من الصدام إلى الوفاق والتعايش. وفي الأصل، ثمة تفاوت في وجهات النظر داخل الوسط السياسي الأمريكي حول الخيار الأنسب لمخاطبة من يتم تصنيفهم باعتبارهم خصوماً. ويدور النقاش هنا حول ما إذا كان الحوار مع هؤلاء يجب أن ينطلق ثنائياً مباشراً أو متعدداً، وتحديداً بحضور فرقاء إقليميين معنيين بالقضايا موضع البحث. وكمثال، أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس في مقابلة لها مع شبكة سي إن إن *CNN*، في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2008، إلى أن البعض يرغب في أن يكون اتصال الولايات المتحدة مع كوريا الشمالية على مستوى ثنائي مباشر «بدلاً من القوة التي منحتها إياها المحادثات السداسية. نعم، كان بإمكاننا أن نتصل بهم على مستوى ثنائي، ولكنني لا أعتقد أن ذلك الخيار كان سيعطي فاعلية كبيرة».[62]

ومنذ بضع سنوات، دخل عدد من الباحثين الأمريكيين في نقاشات تفضيلية للخيار التفاوضي مع إيران بما هو أولوية، معتقدين ضرورة السعي لها.[63] وتزامن تبلور هذه النقاشات مع صدور تقرير "مجموعة دراسة العراق"

عام 2006 التي شكلها الكونجرس برئاسة وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر والنائب الأسبق لي هاملتون.[64] وجاءت توصيات التقرير في سياق تصالحي مع طهران، وضمن رؤية تعيد السياسة الأمريكية إلى ما يعرف بالمدرسة الواقعية.[65] كما مثلت هذه التوصيات، في أحد أبعادها، التطور الأبرز على صعيد "المقاربة الأمريكية" للعلاقة بين أمن الخليج والنزاع العربي-الإسرائيلي، وقد استجمعت قدراً كبيراً من عناصر البيئة الإقليمية المستجدة سياسياً وأمنياً. هذا رغم أن تقرير بيكر-هاملتون لم يعبر عن وجهة نظر رسمية، بل عن مناخ فكري وسياسي يدعو إلى العودة للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية.

وعلى الصعيد الرسمي، فإن بعض ما يمكن اعتباره اتصالاً بين الولايات المتحدة وإيران قد حدث بالفعل، حيث كانت هناك مباحثات في بغداد، على مستوى السفراء حول حالة الأمن في العراق.[66] كما كان البلدان حاضرين معاً في عدد من الاجتماعات الإقليمية الخاصة بالوضع العراقي.[67] وتمثلت الخطوة الأبرز، في عهد إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن، في إيفاد الولايات المتحدة مساعد وزير خارجيتها، وليم بيرنز إلى جنيف للمشاركة في المحادثات السداسية بشأن الملف النووي الإيراني، التي جرت في أيلول/ سبتمبر 2008.[68] وكان نيكولاس بيرنز قد قاد المحادثات الخاصة بإيران، حتى استقالته من وزارة الخارجية في عام 2008، ليخلفه وليم بيرنز.[69]

وكانت قد سادت تكهنات في صيف ذلك العام، عن قرب افتتاح واشنطن مكتباً تمثيلياً لها في طهران، بعد تصريحات أمريكية بهذا الشأن وترحيب إيراني مباشر بها.[70] إلا أن الموضوع مالبث أن سحب من التداول؛ إذ إن ظروفه الموضوعية لم تكن -على ما يبدو- قد توافرت بعد.[71]

وبالعودة إلى مبادرة الرئيس أوباما حول إيران، فقد دعا بعض الكتاب الأمريكيين البيت الأبيض إلى توخي الدقة في مقاربته العلاقة مع طهران.[72] وطالب هؤلاء بأن تدرج في المحادثات الأمريكية-الإيرانية قضية التسلح الإيراني، في سياقها الكلي والشامل، متضمنة الملف النووي دون أن تقتصر عليه.[73] ومن التصورات التي تداولها الباحثون الأمريكيون تصور يدعو إلى إيداع تعهد إيران بعدم صنع سلاح نووي في اتفاقية دولية ذات طبيعة ملزمة Solemn International Agreement، تخول روسيا والصين العمل مع الولايات المتحدة على تنفيذ عقوبات محددة المعالم ضد الحكومة الإيرانية في حال تراجعها عن هذا التعهد.[74]

ثانياً: أين تقع دول الخليج من الحوار الأمريكي - الإيراني؟

وعلى الضفة الأخرى من الخليج العربي، طالب قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال قمتهم التشاورية التي انعقدت بالرياض في 5 أيار/ مايو 2009 ، بألا يكون الحوار الأمريكي-الإيراني على حساب مصالح دول المنطقة.[75] وقال الأمين العام لمجلس التعاون، عبدالرحمن بن حمد

العطية: إن الحوار الأمريكي-الإيراني يجب ألا يكون على حساب المصالح الاستراتيجية العربية، وخاصة دول مجلس التعاون.[76] وأشار في مؤتمر صحفي في ختام القمة إلى أن الزعماء الخليجيين ناقشوا في القمة التشاورية دعوة الرئيس أوباما إلى تحسين علاقات بلاده مع إيران، مؤكدين ترحيبهم بأي حوار بين الدول.[77]

وفي حقيقة الأمر، فإن الحوار الأمريكي-الإيراني المباشر قد بدا مطلباً جامعاً بالنسبة لهذه المنطقة من العالم، إدراكاً لأهميته كسبيل لتطويق التوترات القائمة ومنع انفلاتها على نحو يهدد الاستقرار الإقليمي. وفي الأصل سادت في الخليج، كما في مناطق أخرى من العالم، قناعة مفادها أن انتهاج الولايات المتحدة علاقة غير تصادمية مع من يوصفون بالخصوم الإقليميين يعد أمثل طريق لتجنيب أقاليم عديدة خطر الحروب الباردة؛ تلك الحروب التي تترجم نفسها في أشكال مختلفة؛ من سباق التسلح، وتراجع منسوب التفاعلات الاقتصادية والثقافية، وإحياء مصطنع للانقسامات على مستوى الأقاليم. وفي التحليل الأخير، فإن مناخاً إقليمياً على هذا النحو لابد أن يعكس نفسه سلبياً على جهود التنمية والازدهار الداخلي في الدول المعنية، وذلك بما يطيح بسلم أولوياتها الوطنية. وعليه، فإن اعتماد الولايات المتحدة لغة الحوار بديلاً عن الصدام، يمثل أكبر خدمة يمكن أن تقدمها لأقاليم العالم ودوله المختلفة، حيث تنصرف الجهود إلى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي المحصلة تعزيز لفرص الأمن الوطني والإقليمي.

وعلى الرغم من ذلك لابد من الإقرار بأنه فيما يتعلق بالحوار الأمريكي-الإيراني، فإن بعضاً من الهواجس قد وجد طريقه إلى هذه المنطقة أو بعض نواحيها؛ ففي مقاربة مبكرة لهذا الحوار، رأى كل من مارتن إنديك وريتشارد هاس، في دراسة مشتركة لهما، أنه بالنظر إلى التجربة التاريخية، فإن دول الخليج العربية تخشى عودة إيران لفرض هيمنتها على المنطقة.[78] وحيث نظر إلى أي سلاح نووي إيراني محتمل على أنه وسيلة لفرض أجندة إقليمية – كما قال دينس روس وديفيد مكوفيسكي في كتابهما حول الشرق الأوسط، الذي صدر في ربيع 2009 بعنوان أساطير، وأوهام، وسلام *Myths, Illusions, and Peace*،[79] مع الإشارة إلى أن روس هو منسق استراتيجية إدارة أوباما الخاصة بإيران.[80]

ومن هنا، كان على مشروع الحوار الأمريكي-الإيراني مراعاة الهواجس الإقليمية السائدة ليغدو قادراً على الوصول إلى غاياته النهائية؛ فخلال الزيارة التي قام بها للمملكة العربية السعودية في 3 حزيران/ يونيو 2009، قدم أوباما تطمينات مفادها أن الحوار مع إيران لن يكون على حساب التزامات الولايات المتحدة حيال أمن الخليج أو علاقاتها الوثيقة بدول المنطقة.[81] وكان وزير الدفاع الأمريكي، روبرت غيتس، قد قدم من جهته تطمينات مشابهة، خلال زيارته للرياض في أيار/ مايو من العام نفسه.[82]

والحقيقة لا أحد في المنطقة يدعو إلى وقف الحوار الأمريكي-الإيراني، فهذا الحوار ضرورة إقليمية قبل كل شي. إن القضية المثارة تتلخص في أهمية

الاستماع إلى رؤية الأطراف المختلفة، بما في ذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وخارج هذا الأمر، الذي يُمكن بلورته مع مرور الوقت، فإن تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية لا يضير دول المنطقة في شيء، بل يخدم مصالحها.

إن المبادرة الأمريكية للحوار مع إيران لم تحدث اختراقاً في العلاقات الخليجية-الإيرانية، لأنها في بدايتها الأولى. وهذا أمر متروك للمستقبل. ولكن دعونا نقل، على نحو أكثر تحديداً، إن التوترات الأمريكية-الإيرانية كانت على الدوام عامل ضغط على العلاقات السائدة بين ضفتي الخليج العربي. ومن هنا، يمكن الاستنتاج، في الوجه الآخر لهذه المعادلة، بأن المناخ السياسي الجديد بين واشنطن وطهران يعد عنصراً إيجابياً في المقاربة الكلية للعلاقات الخليجية-الإيرانية، هذا إن لم يكن أساساً محفزاً مباشراً لها؛ وهنا نصل إلى متغير تابع للمتغير الأمريكي الرئيسي في الخليج، في شقه المرتبط بإيران.

ثالثاً: المقاربة الأمريكية لبرنامج إيران النووي

إذا كان معظم الفرقاء قد أجمعوا على إيجابية الحوار المباشر بين إيران والولايات المتحدة، ورأوا فيه ترجمة عملية لواقعية الأداء السياسي، وتجسيداً لمبدأ التعددية في السياسة الدولية، فإن البعد الآخر لهذه القضية يتمثل في تعاظم التحديات التي تعترض هذا الحوار وتهدد مسيرته، وأهمها برنامج إيران النووي؛ فكيف ستتعاطى الولايات المتحدة الأمريكية مع هذا البرنامج؟ وأية خيارات يمكن أن تعتمدها بشأنه؟

1. رؤية أولية وتقدير مبدئي

ثمة تقديرات متباينة، على نحو كبير، لبرنامج إيران النووي، من حيث الحجم والمدى الذي وصل إليه. ففي 27 أيار/ مايو 2009 أعلنت إيران أنها رفعت عدد أجهزة الطرد المركزي في مجمع ناتانز لتخصيب اليورانيوم إلى 7000 جهاز، وأنها أضحت تسيطر على كامل دورة إنتاج الوقود النووي.[83] ومع ذلك، ليس ثمة ما يؤكد أن إيران قد أضحت قاب قوسين أو أدنى من صنع القنبلة النووية. بل الأرجح أن طريقاً طويلاً مازال يفصلها عن ذلك، إن كان هذا في الأصل هو ما تهدف إليه. والحقيقة أنه ليس ثمة طريقة أكيدة لقياس الفترة اللازمة للوصول إلى إنتاج القنبلة النووية. وهناك، في المجمل، ثلاث خطوات لابد من اجتيازها، وهي: امتلاك اليورانيوم المخصب بالدرجة الكافية للتصنيع العسكري، وحيازة المعرفة الخاصة بتصميم القنبلة النووية، والحصول على وسيلة إيصال حاملة لهذه القنبلة؛ أي صواريخ بالستية أو جوالة قادرة على حمل رأس نووي.

وربما تكون إيران قد امتلكت الخبرات العلمية القادرة على تصنيع القنبلة النووية، وهذا هو الأرجح. وكذلك، ربما أضحى لدى إيران قدرات صاروخية قادرة نظرياً على حمل رؤوس نووية، والتحليق بها لمسافة تصل إلى ثلاثة آلاف كيلومتر. بيد أن قضية امتلاك اليورانيوم المخصب، بالدرجة والكمية الكافيين لإنتاج القنبلة النووية، مازالت موضع جدل، أو لنقل عدم يقين.

ويجب تخصيب اليورانيوم لكي تصبح نسبة النظير 4.235 إلى 5٪ من أجل استخدامه لأغراض مدنية، وأكثر من 90٪ لاستخدامه عسكرياً. وحسبما هو معلن، فإن إيران وصلت حالياً إلى نسبة 5٪. وحتى تصل إلى 90٪ فهي بحاجة إلى نحو 14 طناً من هيكسافلوريد اليورانيوم Uranium Hexafluoride الذي يعني تخصيب حوالي 259 طناً من اليورانيوم الخام؛ إذ إن كل طن من هيكسافلورايد اليورانيوم بحاجة إلى 18.5 طناً من اليورانيوم الخام.[84]

بيد أن هذه المشكلة قد يتم تجاوزها بأحد طريقين: الأول، الحصول على نظائر اليورانيوم المخصب بنسبة 90٪ من دولة أخرى، مثل كوريا الشمالية أو باكستان أو عبر السوق السوداء. والثاني، اللجوء إلى فصل البلوتونيوم من خلال إعادة معالجة اليورانيوم المستنفد، وتكفي أربعة كيلوجرامات منه لإنتاج قنبلة نووية بقوة عشرين كيلوطناً.[85] بيد أن إيران ملزمة وفقاً لاتفاقها الخاص مع روسيا، الخاص بمحطة بوشهر، بإعادة اليورانيوم المستنفد إلى روسيا. ويبقى الرهان الإيراني في هذا المجال قائماً على فرصة تشغيل محطة جديدة للطاقة النووية تعمل بإمكانيات إيرانية خالصة، وتعتمد على نظائر اليورانيوم المخصبة في المنشآت المحلية، وتحديداً في مجمع ناتانز. وعلى الرغم من كل إجراءات التفتيش التي قد تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن إمكانية فصل البلوتونيوم تبقى قائمة.

وحتى إذا لم تتمكن إيران من الحصول عبر طرف خارجي على نظائر اليورانيوم المخصبة الصالحة للاستخدام العسكري، ولم تتمكن من فصل

البلوتونيوم عبر إعادة معالجة اليورانيوم المستنفد، فإن الوقت سيكون كفيلاً بالوصول إلى الإنتاج العسكري الذاتي من نظائر اليورانيوم أو حتى البلوتونيوم.

وحسب تقديرات قدمها رئيس هيئة الأركان الأمريكية، الأدميرال مايك مولن، في أيار/ مايو 2009، فإن إيران قد تصل إلى القنبلة النووية في غضون عام إلى ثلاثة أعوام.[86] وفي حديث له أمام الكنيست، في 8 آذار/ مارس 2009، قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عاموس يدلين، إن إيران قد عبرت "العتبة التكنولوجية" اللازمة لصنع القنبلة النووية.[87] وكانت بعض المصادر الغربية قد ذهبت إلى حد القول بأن إيران ستغدو على الأرجح قوة نووية في غضون فترة لا تتجاوز منتصف عام 2010.[88] وكانت وكالة الطاقة الذرية قد قالت في تقرير لها في شباط/ فبراير 2009، إن ما تمتلكه إيران من اليورانيوم المنخفض التخصيب كاف لإنتاج قنبلة نووية واحدة في حال خضوعه لمزيد من المعالجة.[89] وذهب تقرير في صحيفة نيويورك تايمز، إلى أن الكثير من الدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها، ترى أن برنامج إيران النووي مجرد غطاء للوصول إلى القنبلة النووية.[90] وفي عام 2006 قال مسؤول أمريكي «في الحقيقة، إن أغلبنا يعتقد أن الإيرانيين ماضون على الأرجح باتجاه امتلاك سلاح نووي عاجلاً أو آجلاً».[91] وحسب تقارير دولية، فقد تم إبطال ما لا يقل عن 75 محاولة إيرانية لشراء مواد نووية بطرق مختلفة.[92]

ولقد رأى البعض أن إيران قد تعتمد سياسة الغموض النووي، على غرار ما فعلته إسرائيل، التي لم تجلب لنفسها الإدانة الدولية، ولم تفقد في الوقت نفسه مميزات الردع.[93] وسيفرض ذلك، بالنسبة للبعض، نوعاً من إعادة التقييم للبيئة الاستراتيجية للشرق الأوسط.[94] ومع ذلك، يجب التشديد على أن مصطلح البيئة الاستراتيجية الكلية للإقليم يصعب تعريفه استناداً إلى معطى غير يقيني.[95] والأكثر واقعية من الحديث عن البيئة الاستراتيجية هو الدخول في مقاربة خاصة بحدود واتجاه المتغير المرتبط بعنصر الردع على الصعيد الإقليمي،[96] وهذه قضية لا تتصل بمقاربة الموقف الإسرائيلي من إيران وحسب، بل أيضاً بمنظورها لطبيعة الخطوط الحمر، التي إذا تم اجتيازها فإن ذلك سيولد رداً مباشراً.[97] وفي ضوء المتغير الإيراني المفترض، سعت إسرائيل، ضمن أمور أخرى، إلى تحييد باكستان عن قضية الصراع الدائر في الشرق الأوسط، كما عززت علاقتها بالهند، التي دخلت في إعادة تعريف لوظيفتها الجيوبوليتيكية.[98]

2. قرارات مجلس الأمن

طرح البرنامج النووي الإيراني جملة من التحديات على المجتمع الدولي ومقاربته المتعلقة بحظر الانتشار النووي، وخاصة لجهة تعريفه لماهية الخطوط الحمر التي يجب أن تقف عندها الدول غير النووية، وكيفية ضمان ذلك. لقد بدت الأسرة الدولية متباينة في تقييمها للموقف الإيراني، ومختلفة على أسلوب التعامل معه، أو لنقل المدى الذي يمكن الذهاب إليه في هذا

التعامل. وتالياً، بدا هذا البرنامج النووي الإيراني وقد أضاف عنصراً جديداً في مناخ التقاطب الدولي والإقليمي، على حد سواء.

وعلى صعيد عملي، بدأت مقاربة المجتمع الدولي التفاوضية للملف النووي الإيراني بالمباحثات التي خاضها الثلاثي الأوربي مع إيران، والتي دامت سنوات عدة، قبل أن تقرر الوكالة الدولية للطاقة الذرية إحالة هذا الملف إلى مجلس الأمن، إيذاناً بفشل الجهود الأوربية. وقد أصدر مجلس الأمن في 29 آذار/ مارس 2006 بياناً حث فيه إيران على وقف برنامج التخصيب، والالتزام ببنود معاهدة حظر الانتشار النووي والبروتوكول الإضافي الذي وقعت عليه إيران. وبعد ذلك، صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1696 في 31 تموز/ يوليو 2006، الذي منح الإيرانيين مهلة لتعليق التخصيب، تحاشياً للتعرض لعقوبات دولية. وبعد ستة أشهر صدر القرار رقم 1737 في 23 كانون الأول/ ديسمبر، حيث فرض عقوبات تقنية ومالية على إيران.[99] وقد جاء في القرار أن مجلس الأمن، وبموجب المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على عقوبات لا تستدعي اللجوء إلى القوة المسلحة، يقرر:[100]

- أن على إيران أن تعلق من دون تأخير كافة أنشطتها النووية الحساسة في مجال الانتشار النووي، مثل التخصيب وإعادة المعالجة، بما في ذلك البحوث والتطوير، بطريقة يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق منها، وأي نشاط متعلق بمشاريع مرتبطة بالمحركات التي تعمل بالمياه الثقيلة.

- أن على كافة الدول الأعضاء أن تمنع تسليم إيران أو بيعها أو التحويل إليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أي معدات أو تجهيزات أو تكنولوجيا يمكن أن تسهم في البرامج النووية وبرامج الصواريخ البالستية الإيرانية (وأُتبع هذا البند بتفاصيل هذه المعدات والتجهيزات).

- أن على كافة الدول الأعضاء أن تمنع إمداد إيران بأي مساعدة أو تدريب تقني أو دعم مالي أو استثمار أو خدمات مالية أو أي تحويل لموارد أو خدمات مرتبطة بهذه البرامج.

- أن على كافة الدول الأعضاء أن تلتزم الحيطة بشأن دخول أو مرور أشخاص يعتبرون مساهمين في البرامج النووية والبالستية الإيرانية في أراضيها، وأن تقوم الدول بإبلاغ لجنة مختصة تابعة لمجلس الأمن بدخول أو مرور الأشخاص البالغ عددهم 12 المذكورين في الملحق بأراضيها.

- أن على كافة الدول الأعضاء أن تجمد على الفور الأموال والموجودات والأصول المالية والموارد المالية الأخرى التي يملكها على أراضيها أشخاص أو كيانات إيرانيون مرتبطون أو على علاقة مباشرة بالبرامج النووية والبالستية الإيرانية.

- أن على كافة الدول الأعضاء أن تلتزم بالحيطة وأن تمنع التعليم أو التدريب المتخصص للرعايا الإيرانيين على أراضيها أو على يد مواطنيها، على مستوى مواد يمكن أن تسهم في البرامج النووية الحساسة والبالستية الإيرانية.

وفي آذار/ مارس 2007 صدر القرار رقم 1747،[101] ثم صدر القرار رقم 1803 في آذار/ مارس 2008، الذي وسّع العقوبات على إيران على نحو ملموس.[102] وقد وسّع هذا القرار، بوجه خاص، قائمة الأفراد والكيانات المصنفة الخاضعة لتجميد في الممتلكات وتقييد في السفر، ويعزز كذلك، الحظر على نقل التكنولوجيا ليشمل جميع المواد والمعدات "ذات الاستعمال المزدوج". ويدعو، لأول مرة، جميع الدول إلى أن تفتش شحنات طائرات وسفن تابعة لشركتين هما: إيران إير كارجو وخطوط الملاحة البحرية، التابعة لإيران والمتوجهة إليها والآتية منها، إذا اشتُبه بأن تلك الشحنات تحمل سلعاً ممنوعة بموجب قرارات مجلس الأمن السابقة. ويوسع القرار انتداب لجنة العقوبات الإيرانية بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1737 لتراقب تنفيذ الإجراءات الواردة في هذا القرار الجديد وكذلك في قرار مجلس الأمن الرقم 1747.[103]

في المقابل، خلا قرار مجلس الأمن رقم 1835، الصادر في 27 أيلول/ سبتمبر 2008، من أية عقوبات جديدة على إيران، واكتفى بدعوتها إلى الالتزام بكافة القرارات الدولية السابقة، ذات الصلة بملفها النووي.[104] وكانت صيغة القرار الأخير نتاجاً للموقف الروسي الذي اعترض على فرض المزيد من العقوبات على إيران.[105] وراهن الإيرانيون، على نحو دائم، على موقف روسي يحول دون تعزيز كبير للعقوبات الدولية. وبالطبع، فهذا ليس رهاناً سياسياً مجرداً، بل هو توليفة معقدة من حسابات المصالح الجيوسياسية الممتدة من القوقاز إلى الخليج العربي، والمعززة في الوقت ذاته

بخريطة واسعة من التفاعلات الاقتصادية والتعاون العسكري والتنسيق في سياسات النفط والغاز.[106]

3. سلة الحوافز: الاقتصاد والسياسة والأمن

وبموازاة العقوبات الدولية، بدا المجتمع الدولي مجمعاً على التلويح بالجزرة لإيران؛ وهو ما تجلى في سلة الحوافز التي عُرضت على الإيرانيين في عام 2006، والتي أعيد صياغتها وتطويرها بعد عامين، لتغدو أكثر جاذبية. ففي 14 حزيران/ يونيو 2008 عرض الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوربي، خافيير سولانا، سلة حوافز جديدة على طهران، مقدمة باسم دول اللجنة السداسية، وهي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا، بحيث يمكن للدولة الإيرانية الإفادة من هذه الحوافز في حال «علقت بصورة مثبت من صحتها النشاطات المتصلة بالتخصيب والتصنيع»، وذلك عملاً بالفقرتين العمليتين 15 و19 من قرار مجلس الأمن رقم 1803.[107]

وقد تضمنت هذه الحوافز مساعدات تقنية ومالية لاستخدام إيران السلمي للطاقة النووية، واستئناف مشاريع التعاون التقني في إيران من قبل وكالة الطاقة الذرية، ودعم تشييد مفاعلات الماء الخفيف، استناداً إلى آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا، واتخاذ خطوات دافعة باتجاه تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية؛ مثل تحسين قدرة إيران على الوصول إلى الأسواق والاستثمارات الدولية، من خلال دعم عملي للدمج الكامل في مؤسسات

دولية، بما فيها منظمة التجارة العالمية، وإنشاء إطار لرفع حجم الاستثمارات المباشرة في إيران.[108]

وفي شقها السياسي، نصت الحوافز على تحسين علاقات إيران بدول اللجنة السداسية والاتحاد الأوربي، وبناء ثقة متبادلة، وتشجيع الحوار والاتصالات المباشرة مع إيران، ودعم دور إيراني «مهم وبناء في الشؤون الدولية والأمن الإقليمي، والتشجيع على إجراءات بناء الثقة في المنطقة، وتأسيس آليات ملائمة للتشاور والتعاون»، وتأييد عقد مؤتمر يتناول قضايا الأمن الإقليمي،[109] و«التأكيد مجدداً على الامتناع عن التهديد باستخدام القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأية صورة لا تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة».[110]

4. العقوبات الأمريكية

وعلى مستوى الموقف الأمريكي المباشر، عارضت الولايات المتحدة البرنامج النووي الإيراني، انطلاقاً من شكوكها بأنه قد يكون ستاراً تتخفى خلفه إيران في مسارها نحو القنبلة النووية. وفي خطابه، الذي ألقاه في جامعة القاهرة، في 4 حزيران/ يونيو 2009، قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما إن البرنامج النووي الإيراني «كان مصدراً للتوتر الذي طرأ مؤخراً» على العلاقات بين واشنطن وطهران.[111] وإنني مدرك أن البعض يعترض على حيازة بعض الدول لأسلحة لا توجد مثلها لدى دول أخرى، ولا ينبغي على أية دولة أن تختار الدول التي تملك أسلحة نووية، وهذا هو سبب قيامي

بالتأكيد مجدداً وبشدة على التزام أمريكا بالسعي من أجل عدم امتلاك أي من الدول للأسلحة النووية.[112] وقال: ينبغي على أية دولة، بما في ذلك إيران، أن يكون لها حق الوصول إلى الطاقة النووية السلمية، إذا امتثلت لمسؤولياتها بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وهذا الالتزام هو التزام جوهري في المعاهدة، ويجب الحفاظ عليه من أجل جميع الملتزمين به، وأملي أن يكون هذا الهدف هدفاً مشتركاً لجميع بلدان المنطقة.[113]

وكانت الولايات المتحدة قد اتخذت في سنوات الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن ما اعتبرته عقوبات رادعة ضد إيران، على خلفية رفض هذه الأخيرة وقف برنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم.

ومنذ البدء، جري الحديث عن تجريد الاقتصاد الإيراني من عصب القوة فيه، وهو الاستثمارات الخارجية، وذلك عبر الضغط على الشركات الداخلة فعلياً في مشاريع استثمارية مع طهران، أو التي تنوي ذلك. وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس، في حديث لها بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2008 «إن الإيرانيين يدفعون تكاليف حقيقية لسلوكهم هذا، وهم لم يقتنعوا بعد بأن عليهم أن يغيروا مسلكهم، لكن هناك كثيراً من الأصوات التي تسمع من داخل الحكومة تتحدث عن التكاليف، وما إذا كانت الحكومة قد ارتكبت خطأً أم لا... إن المصارف لا تتعاون معهم... وعاجلاً أو آجلاً، سيكون عليهم أن يواجهوا، خصوصاً مع تدني أسعار النفط، حقيقة أن هذه التكاليف سوف تصبح باهظة جداً».[114]

وكانت وزارة المالية الأمريكية قد أصدرت في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 بيان حقائق حول خطوة جديدة لزيادة العقوبات ضد طهران، تقضي بإلغاء الترخيص العام U-turn الذي كان يسمح للمؤسسات المالية الأمريكية بإجراء بعض التحويلات لحسابات بنوك وأشخاص إيرانيين، شريطة أن تبدأ عملية التحويل وتنتهي في الخارج على يد مؤسسة مالية ليست أمريكية أو إيرانية، على أن تمر فقط عبر النظام المالي الأمريكي من مؤسسة مالية تابعة لدولة ثالثة غير أمريكا وإيران إلى مؤسسة مالية أخرى تابعة لدولة ثالثة. وجاء في البيان أن الهدف من هذا الإجراء هو «حماية كل مؤسسة من المؤسسات المالية الأمريكية بمفردها، والنظام المالي الأمريكي ككل، من أخطار تمويل الإرهاب ونشر الأسلحة النووية التي لا يستهان بها التي تشكلها إيران. وسوف يسد هذا الإجراء التنظيمي آخر نقطة دخول عامة كان يمكن لإيران أن تدخل النظام المالي الأمريكي من خلاله».[115]

وقد أشارت بعض التقارير إلى أن بنوكاً إيرانية قد قامت في السنوات الأخيرة بتحويل مليارات الدولارات من مؤسسات مصرفية أمريكية، بطرق غير قانونية، وأن بعض هذه الأموال ربما تم استخدامها في البرنامج النووي والصاروخي الإيراني.[116]

وأصدرت وزارة الخارجية الأمريكية في آب/ أغسطس 2008 بياناً قالت فيه إن وزارة المالية صنفت في الثاني عشر من ذلك الشهر، بناء على الأمر التنفيذي رقم 13382، خمسة كيانات إيرانية تشكل مبعث قلق في مجال نشر

الأسلحة النووية.[117] وتأتي هذه التصنيفات عقب الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوربي لتشديد عقوباته على إيران، وهذه الكيانات هي:

- مركز الأبحاث النووية للزراعة والطب The Nuclear Research Center for Agriculture and Medicine، المعروف أيضاً باسم مركز أبحاث كرج النووي؛ وهو جزء من قسم الأبحاث في المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية.

- مركز أبحاث وإنتاج الوقود النووي في أصفهان The Esfahan Nuclear Fuel Research and Production Center، وهو قسم في شركة شراء المواد النووية التابعة للمنظمة الإيرانية للطاقة الذرية.

- مركز جابر بن حيان، وهو مختبر تابع للمنظمة الإيرانية للطاقة الذرية.

- شركة تدبير معدات السلامة Safety Equipment Procurement Company، وهي شركة في منظمة صناعات الطيران والفضاء.

- شركة جوزا الصناعية Joza Industrial Company وهي شركة في منظمة صناعات الطيران والفضاء.[118]

وفي 12 أيلول/ سبتمبر 2008 أعلن مسؤولون رفيعو المستوى في الحكومة الأمريكية أنها فرضت عقوبات مالية على أكبر شركات إيران للشحن البحري، و18 شركة من الشركات المنتمية لها أو المتفرعة عنها،

وذلك لنقلها أسلحة ذات طبيعة عسكرية ومواد ذات علاقة بها. فقد صرح آدم زوبن، مدير مكتب المراقبة وضبط الأموال والأصول الأجنبية في وزارة المالية Treasury Department's Office of Foreign Assets Control، بأن شركة "الخطوط البحرية للجمهورية الإسلامية الإيرانية" تقوم بنقل شحنات لوزارة الدفاع الإيرانية والنقل، وتساهم في التجهيز اللوجستي للقوات المسلحة، التي لها إشراف مباشر على أبحاث إيران الخاصة بالصواريخ البالستية ونشاطات تطويرها وإنتاجها. وقد أعلنت وزارتا الخارجية والمالية الأمريكيتان عن العقوبات في 10 أيلول/ سبتمبر 2008.[119]

وبموجب تدابير العقوبات التي فرضتها وزارة المالية تُجمد أي حسابات مصرفية أو أصول وودائع مالية تابعة للشركة الإيرانية يعثر عليها في الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، يمنع المواطنون الأمريكيون من التعامل التجاري مع الشركة وفروعها، والشركات المنتمية إليها في إيران، وتسعة بلدان أخرى على الأقل؛ تشمل بريطانيا وبلجيكا والصين ومصر وإيطاليا وألمانيا ومالطا وسنغافورة وكوريا الجنوبية.[120] وعرّفت وزارتا الخارجية والمالية أيضاً بأنواع وحمولات وجنسيات 123 سفينة معروفة بأنها سفن تابعة لتلك الشركة، وذلك لمساعدة السلطات البحرية الأخرى في التعرف على تلك السفن التي يجب تفتيشها.[121]

وفي 17 أيلول/ سبتمبر 2008 اتخذت الولايات المتحدة عدة تدابير بحق شركة مايرو للتجارة العامة وشبكتها العالمية، بسبب «ضلوعها في

تزويد إيران بمواد عسكرية ومزدوجة الاستخدام متصلة بأسلحة الدمار الشامل». وكشفت وزارة العدل الأمريكية النقاب عن توجيه اتهامات جنائية ضد 16 متهماً يقيمون في الخارج، ومرتبطين بشبكة مايرو، فيما أدرجت وزارة التجارة 100 مؤسسة على قائمة الكيانات الخاضعة للحظر. إضافة إلى ذلك، وعملاً بالمرسوم التنفيذي رقم 13382، أعلنت وزارة المالية عن أسماء ست مؤسسات لعبت دوراً في انتشار أسلحة الدمار الشامل،[122] وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2008 فرضت الولايات المتحدة عقوبات على عدد من الشركات الأجنبية، بتهمة تصديرها تكنولوجيا لكل من إيران وسوريا وكوريا الشمالية، يمكن استخدامها في تطوير صنع أسلحة نووية.[123] ووجهت اتهامات بصفة خاصة إلى شركات روسية، قيل إنها تدعم برنامج إيران النووي.[124] وربما الأبرز بين كل ذلك هي الدعوة الجنائية التي أقامتها الولايات المتحدة ضد مجموعة من الشركات التي اتهمت بتصدير معدات وتقنيات عسكرية تقليدية متقدمة إلى إيران بطرق غير قانونية.[125]

وإذا انتقلنا للحديث عن مقاربة العقوبات الدولية المشددة، فإن الاتجاه الذي توافق عليه الأمريكيون، في الفترة السابقة لوصول الرئيس باراك أوباما إلى البيت الأبيض، هو المضي قدماً في هذه العقوبات حتى حدودها القصوى، أي حتى القدر الذي يمكن إقناع الروس والصينيين به. وبحيث يلي ذلك تعزيز هذه العقوبات عبر إجراءات أمريكية أحادية، أو عبر "ائتلاف الراغبين"، الذي قد يضم اليابان ودول الاتحاد الأوربي أو بعضاً منها.

والمشكلة الرئيسية التي برزت حينها أمام هذا الخيار هي صعوبة وصوله إلى جوهر تجارة إيران الخارجية وهو النفط، إذ من شأن ذلك أن يرمي بتداعياته على السوق النفطية على صعيد دولي. كذلك، لم يكن مضموناً أن يؤدي خيار العقوبات الدولية المشددة الهدف المرجو منه، وهو إضعاف السلطة في إيران، عبر خلق حالة من التململ والتذمر الداخلي؛ إذ إن أي مستوى من العقوبات، مهما كان شديداً، لن يمس بالاحتياجات الأساسية للإيرانيين، حتى وإن أثر ذلك على قدرتهم الشرائية بصفة عامة.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، لم يكن هناك الكثير الذي أمكن إضافته أمريكياً لتعزيز مبدأ احتواء إيران، وذلك لأن العلاقات الدبلوماسية متوقفة منذ عام 1980. كما أن هناك دولاً عديدة في العالم لا ترتبط دبلوماسياً بإيران إلا على مستوى محدود. ومن جهة أخرى، وبما أن إيران تمثل للولايات المتحدة مشكلة ذات طابع إقليمي بالدرجة الأولى، فإن فرص فرض طوق دبلوماسي شديد عليها لم يكن مرجحاً، فضلاً عن أنه لم يكن عملياً، ويثير من التحديات أكثر مما يساهم في مشروع احتوائها.

وعلى صعيد الدعاية السياسية الموجهة للرأي العام الإيراني، بدا ثمة تباين بين الاتجاه الرئيسي للإعلام الأمريكي، وبين ذلك الموجه حينها من قبل إدارة الرئيس جورج بوش، فهذا القسم هو فقط المتجه اتجاهاً تعبوياً، لكنه لا يمثل إعلام النخبة أو القوى ذات التأثير في المجتمع الإيراني، ومن هنا كان من الصعب المراهنة عليه في إحداث تحول داخلي في إيران، خاصة وأننا بصدد

دولة ذات إعلام موجّه، في جزء كبير منه، للحديث المستمر عن "أخطار" و"مؤامرات" محدقة "بالشعب والثورة"، وهو الأمر الذي تضخم مع وصول المحافظين للسلطة في عام 2005 (واستمرارهم فيها بموجب انتخابات عام 2009). وكانت إيران قد حاكمت في أوائل عام 2009 أربعة إيرانيين، بتهمة العمل على تدبير مخطط للإطاحة بالنظام الحاكم، بدعم وتمويل من الولايات المتحدة.[126]

5. تواري خيار المواجهة العسكرية

وبموازاة الضغوط التجارية والسياسية، اتجهت الولايات المتحدة، في سنوات الرئيس جورج بوش الابن، للتلويح الدائم بإمكانية اللجوء للقوة لوضع حد للبرنامج النووي الإيراني. وتم تسريب التقارير التي تتحدث عن خطط عسكرية بهذا الاتجاه. وكان في طليعة هذه التقارير ما كتبه روبرت فوكس؛ إذ تحدث عن خطة بريطانية أمريكية مشتركة لتوجيه ضربة لمنشآت إيران النووية في غضون عام.[127] وبحسب السيناريوهات التي أشارت إليها التقارير المختلفة، فإن الحد الأدنى للأهداف المتوخاة، من ضربة أمريكية افتراضية، يتمثل في تعطيل مسار البرنامج النووي الإيراني لمدة سنوات، إن لم تكن هناك إمكانية لتدميره بصورة نهائية. ولعل أبرز التقارير في هذا الاتجاه، تلك الأربعة التي كتبها سيمور هيرش.[128]

وفي شتاء عام 2007، على وجه الخصوص، تزايدت التكهنات بشأن ضربة أمريكية لإيران. بيد أن الولايات المتحدة سارعت إلى نفي التخطيط

لأي عمل عسكري،[129] في حين حذر الكونجرس البيت الأبيض من اتخاذ أي إجراء من هذا القبيل من دون تفويض مسبق منه، وضمن مهام محددة،[130] في حين حرص المسؤولون الإيرانيون على القول «بأن حكماء القوم في الولايات المتحدة» سوف يحولون بينها وبين مثل هذه المغامرة،[131] بيد أن إيران اتجهت عملياً لتهيئة الرأي العام الداخلي لحرب محتملة.[132]

وفي أواخر عهد بوش هدأ الحديث عن الخيار العسكري، وفي مطلع عام 2008، رفض الرئيس بوش "طلباً إسرائيلياً سرياً" للحصول على قنابل خارقة للتحصينات، تنوي القوات الإسرائيلية استخدامها في حال قررت توجيه ضربة للمنشآت النووية الإيرانية.[133]

وفي حملته الانتخابية، قال أوباما إنه لن يزيح الخيار العسكري ضد إيران من على الطاولة.[134] وأعادت التأكيد نفسه، وزيرة الخارجية، هيلاري كلنتون، في جلسة الاستماع التي عقدها الكونجرس لتثبيتها في منصبها.[135] وبدوره، أعاد هذا التأكيد وزير الدفاع روبرت غيتس.[136] إلا أن هؤلاء جميعاً قالوا، في الوقت ذاته، بالخيار التفاوضي مع إيران.[137]

وخارج النقاش السياسي، بدا الخيار العسكري الأمريكي مع إيران على قدر من التعقيد، فقد تمثل التحدي الأول أمام أية ضربة أمريكية محتملة في كثرة المواقع النووية المستهدفة، والمسافات الشاسعة التي تفصل بينها، كما أن عدداً منها راسخ في أعماق الأرض، ومحصن بأسقف سميكة.[138] وهذا يعني،

على نحو مبدئي، أن القيام بحملة جوية طويلة قد لا يحقق الغرض التـدميري أو التعطيلي المطلوب منها. واستناداً إلى تقديرات القائد السابق لـسلاح الجـو الأمريكي الجنرال توماس ماكنرني، فإنه في حال حدثت مواجهة مـع إيـران، فإن على القوات الأمريكية تدمير 1500 هدفاً، في فـترة لا تتجـاوز 24 إلى 36 ساعة.[139] وحسب ماكنرني، فإن الخطط التـي كـان يـتم تـداولها تقـضي بـأن تشارك في الضربة الأولى 60 طائرة مقاتلة على الأقل لتدمير منظومات الدفاع الجوي الإيراني، فـيما تـشارك في المرحلـة الثانيـة أكثـر مـن 400 مقاتلـة مـن مقاتلات B-52, B-1, F-15, F-16, F-18، على أن تتواجد في الأجواء أثنـاء هذه الغارات نحو 150 طائرة لتزويـد الطـائرات بـالوقود في الجـو، ومئـات طائرات الاستطلاع الصغيرة من دون طيار، بهدف المراقبة وجمع المعلومـات، كما سيتم إطلاق 500 صاروخ جوال من البـوارج الحربيـة الأمريكيـة باتجـاه أهداف داخل العمق الإيراني.[140]

وفي حروبها الأربع على صربيا وأفغانستان والعراق، استـندت القـوات الأمريكية إلى مفهوم "الـسيطرة الجويـة". ويـرتبط بهـذا المفهـوم افتراضـان أساسيان: الأول، ضعف السلاح الجوي وأنظمة الدفاع الجوي، لـدى القـوة المراد مهاجمتهـا، نظـراً إلى حداثـة وتطـور الأسـلحة المـستخدمة في الهجـوم. والثاني، أو لنقل الموازي، حصانة ساحة الانطلاق، ومواقع القوة المهاجمة، من رد الفعل الانتقامي الجوي والصاروخي. وقد أثبت المفهوم نجاحه في الـشق الأول، أي السيطرة على الأجواء والارتكاز عليها في ضرب جميـع الأهـداف

المطلوبة. وحدث هذا في كافة الحروب الأربع التي طبق فيها. بيد أن المفهوم لم ينجح في شقه الثاني، في إحدى الحروب الأربع، وهي حرب الخليج الثانية، حيث سقطت صواريخ عراقية على قواعد ومواقع مختلفة.[141]

وفي حالة الهجوم الأمريكي على إيران، فإن المعضلة قد ترتبط بشقي مفهوم السيطرة الجوية المشار إليهما أعلاه. وما يمكن قوله على وجه التحديد، هو أن سلاح الجو الإيراني لا يمتلك قدرة ذات شأن على مستوى الاشتباك في الجو مع المقاتلات الأمريكية المهاجمة، وهذا أمر مفهوم. ومن الصعب الدخول في مقارنة بين القوتين الجويتين الإيرانية والأمريكية. وفي المقابل، تتمتع إيران بأنظمة دفاع جوي ذات قدرة على خلخلة مفهوم السيطرة الجوية، وفقاً للمعطيات والخصائص التقنية المعروفة، وهي تتمثل، بصفة أساسية، بنظام Tor M1 الروسي، الذي ينتمي إلى الجيل الخامس من الأسلحة الصاروخية المضادة للطائرات.[142] كما أفادت تقارير إيرانية في أواخر عام 2008 بأن روسيا بدأت بتجهيز إيران بصواريخ S-300 PMU1 متوسطة المدى المضادة للجو، إلا أن الروس سارعوا إلى نفي هذه التقارير.[143]

وفيما يتعلق بالشق الثاني، أو الموازي، المرتبط بمفهوم السيطرة الجوية، أي افتراض حصانة ساحة الانطلاق الجوي، ومواقع القوة المهاجمة، من ردة الفعل الانتقامية الجوية والصاروخية، فإنه في المواجهة الأمريكية-الإيرانية الافتراضية، لن تكون هناك قدرة لدى سلاح الجو الإيراني على القيام بردات فعل انتقامية على قواعد ومواقع انطلاق المقاتلات الأمريكية؛ والسبب يعود

مرة أخرى إلى الضعف النسبي لهذا السلاح، وتحديداً عدم قدرته على تجنب الدفاعات الجوية الأمريكية، الموجودة على متن حاملات الطائرات، وتلك المنصوبة في القواعد البرية والبحرية.

ولعل رهان إيران في فرص الرد الانتقامي يدور بصفة أساسية حول قدرتها الصاروخية البالستية، وبخاصة صاروخ "شهاب 3"، الذي يبلغ مداه 1500 كيلومتر، والذي يعد نسخة محسنة من صاروخ نودونج Nodong الكوري الشمالي.[144] وتشير التقديرات المبدئية كذلك إلى أن النسخة المفترضة من الصاروخ "شهاب 4" بمدى يبلغ 2000 كيلومتر، كما يصل مدى الصاروخ "شهاب 5 "، الذي يعمل بالوقود السائل، إلى 5000 كيلومتر.[145]

وهنا يمكن القول، بشيء من الحذر، إن المواجهة الأمريكية-الإيرانية، إن حدثت بالفعل، فربما نكون أمام حرب مختلفة عن الحروب الثلاث التي شهدها الخليج بين عامي 1980 و2003.

لقد كانت الحرب العراقية-الإيرانية بين قوتين متوازنتين، على نحو مجمل، ولهذا دامت لسنوات ثمانٍ، وكان العامل الحاسم الأخير فيها هو صواريخ سكود بي Scud B العراقية المحسنة. يُضاف إلى ذلك، وإن بدرجة أقل، التفوق الجوي العراقي، الذي عززه السلاح الفرنسي، وتمكن من السيطرة على الأجواء بفعل غياب أنظمة الدفاع الجوي الإيرانية الفاعلة. إنهما الدرسان الأساسيان اللذان انتهت بهما الحرب العراقية-الإيرانية. وفي حرب

الخليج الثانية، كانت فكرة السيطرة الجوية هي أساس المعركة، ولم يكن العراق يملك أنظمة دفاع جوي يعتد بها. وكانت الذراع الصاروخية الهجومية هي العنصر الوحيد الذي جعل سيطرة قوات التحالف غير مكتملة؛ وهذان هما الدرسان الأهم في تلك الحرب. وفي الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، لم نكن أمام مواجهة بالمعنى المتعارف عليه، وكانت المعركة أشبه بحرب من طرف واحد، حيث كانت قدرات العراق قد دمرت أو قيدت منذ حرب الخليج الثانية.

اليوم نحن أمام معطيات تبدو مغايرة؛ فالولايات المتحدة سيكون لها تفوقها الجوي، لكنها سوف تعاني من تمركز قواتها البحرية وحاملات طائراتها العملاقة في دائرة ضيقة جنوب الخليج، وعليها أن تتعامل من جهة أخرى مع التحدي الذي قد يفرضه نظام الدفاع الجوي الإيراني، وعليها أيضاً مقاربة طبيعة الموقف المعتمد حيال الصواريخ البالستية الإيرانية.

أما إيران فعليها التعامل مع تحدي تعدد الجبهات التي قد تفتحها الولايات المتحدة في مواجهتها، وكذلك مدى قدرة أنظمة دفاعها الجوي على الامتداد بعيداً عن المنشآت النووية لحماية مراكز حيوية أخرى في البلاد. والأخطر من ذلك سبل مقاربة الهجوم الصاروخي الأمريكي.

وعلى الرغم من هذا السياق التقني للمقاربة، فإن ما يمكن قوله، بوجه عام، هو أن فرضية المواجهة العسكرية الأمريكية-الإيرانية قد تضاءلت على

نحو كبير، إن لم تكن قد انتفت نهائياً، وذلك على خلفية المبادرة التاريخية التي أطلقها الرئيس أوباما حيال إيران، معطوفة على مقاربته الجديدة للملفات الكبرى في المنطقة.

العراق وإيران ومستقبل الأمن في الخليج العربي

لا يرتبط متغير السياسة الأمريكية في الخليج العربي، في بُعديه المتعلقين بالعراق وإيران، بترتيبات الأمن الإقليمي على نحو مباشر، إنما ينعكس ما يترتب على ذلك على مجمل المنطقة وأمنها.

فانسحاب القوات الأمريكية من العراق يعني، في أحد دلالاته، ضرورة وضع العراق ضمن نظام موثوق للأمن الإقليمي، يضمن عدم تعرضه لهزات نابعة من توترات محيطة به. وعملياً، فقد حثت الولايات المتحدة على جعل العراق شريكاً إقليمياً في ترتيبات الأمن في الخليج.[146] وذهبت إلى الدعوة لضمه إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية.[147] وفي بيان صادر عن البيت الأبيض، في 27 شباط/ فبراير 2009، قال أوباما: إن مستقبل العراق ومصيره لا ينفصل عن مصير الشرق الأوسط. وقد آن الأوان كي يصبح شريكاً كاملاً في حوار المنطقة، وأن يقيم معه جيرانه علاقات طبيعية ومثمرة.[148]

من جهة أخرى، فإن أحد عناصر إعادة بناء العلاقات الأمريكية-الإيرانية يتمثل في قبول الولايات المتحدة بإيران كأحد الأطراف المعنية بمقاربة الأمن الإقليمي. وقد ورد هذا الطرح في معظم التصريحات

الأمريكية ذات العلاقة، كما في سلة الحوافز التي قدمتها لطهران اللجنة السداسية الدولية التي سبقت الإشارة إليها.

وهنا، تبدو فرص الالتقاء الخليجي-العراقي-الإيراني المشترك على ترتيبات الأمن في الخليج العربي، بمثابة حاجة أمريكية، راهنة ومستقبلية، بقدر كونها حاجة إقليمية أصيلة.

وعند هذه النقطة نصل إلى متغير تابع ثالث للمتغير الأمريكي الرئيسي في الخليج؛ ونقصد به تزايد فرص التوافق على بناء نظام للأمن المشترك في الإقليم، مع التأكيد على نسبية هذه المقولة، وعدم الاستبعاد التام لطابعها التحليلي. كما أن استنتاجاً كهذا لا يعني أن الطريق بات معبداً أمام هذا الخيار. إنه لايزال مليئاً بالتحديات المتعددة الأوجه.

إن ثمة بُعدين أساسيين لهذه المقولة؛ يرتبط الأول بمدى قدرة الولايات المتحدة على المواءمة بين وجود نظام أمن إقليمي محلي التكوين وبين استمرار مبدأ التدخل المباشر، معبَّراً عنه بالموازن الخارجي Foreign Balancer ، كدليل لسياستها في المنطقة. أما البعد الثاني فيتمثل في مدى إمكانية حدوث اختراق في العلاقات الخليجية-الإيرانية، تغدو فيه إيران طرفاً في نظام أمني جامع.

أولاً: المواءمة بين الموازن الخارجي والبناء الإقليمي للأمن

بداية، يمكن الإشارة إلى أن مفهوم "الموازن الخارجي" يُعد مفهوماً إشكالياً، وليس ثمة اتفاق حول تعريفه. إلا إننا سنقدم تعريفاً مبدئياً لهذا

المفهوم، على النحو التالي: فهو قوة عسكرية غير محلية، تعمل على موازنة قوة أخرى إقليمية أو دولية، يُنظر إليها على أنها مصدر لتهديد الأمن. وفي التطبيق الإقليمي لهذا المفهوم، يُراد للقوة العسكرية الأمريكية، المتواجدة في الخليج العربي وحوله، موازنة القوة الإيرانية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الإشكالية التي تفرض نفسها على نحو مباشر، هي مدى إمكانية أن تكون القوة، بمفهومها العسكري المجرد، موازنة للدولة بثقلها الكلي، الذي لا تُمثل القوة العسكرية سوى أحد عناصره، حيث تبرز العناصر الأخرى للقوة ديمغرافياً واقتصادياً وجغرافياً. والقوة العسكرية الأمريكية في الخليج ليست تعبيراً موازياً للولايات المتحدة كدولة.

كذلك، فإن القول باعتماد مبدأ "الموازن الخارجي" كدليل للسياسة الأمريكية في الخليج لا يعني، بحال من الأحوال، انتفاء معضلة التوازن الاستراتيجي في النظام الإقليمي الخليجي؛ إذ إن هذا المبدأ لا صلة له بإعادة هيكلة القوة بين الأطراف المختلفة في الإقليم.

وأياً يكن الأمر، فقد مثل الموازن الخارجي عماد المقاربة الأمريكية لأمن الخليج، منذ إعلان مبدأ كارتر، في كانون الثاني/ يناير 1980، إلا أن هذا الخيار بدا أكثر وضوحاً منذ انهيار التوازن الاستراتيجي في الإقليم بعد حرب الخليج الثانية، التي حيدت القوة العراقية، وعزلتها استراتيجياً.

والسؤال اليوم هو: هل يُمكن للولايات المتحدة الجمع بين مبدأ "الموازن الخارجي" وبين رعاية الأمن الإقليمي، تكون إيران طرفاً فيه، كنتاج لمتغير العلاقات الأمريكية-الإيرانية؟ إن مقاربة على هذا النحو تنطوي على إشكالية اقتراب، أو تعايش، بين طرفيها: طرف الوجود الأمريكي المتطور في الخليج، وطرف العلاقات الأمريكية-الإيرانية المتقدمة، أو الحسنة وغير المتوترة.

إنّ العلاقة بين طرفي المقاربة، تبدو هنا ذات طبيعة عكسية في أفضل الافتراضات، وصفرية في الأسوأ. أي أنّ النمو في الطرف الأول يعني بالضرورة انخفاضاً مساوياً في الطرف الثاني. ما هو الحل إذاً؟

يُمكن حل هذه المعضلة بإحدى طريقتين: الأولى، الدخول في إعادة هيكلة للقوة الأمريكية في الخليج، على نحو يفقدها دورها الموازن أو الردعي. وهذا الخيار لا يبدو وارداً أو ممكناً بمعيار الحسابات القائمة. والطريقة الثانية للتغلب على هذه المعضلة، تتمثل في وضع بند "ضمانات أمنية"، في أية تفاهمات أمريكية-إيرانية، على النحو الذي ورد في سلة الحوافز، المقدمة لطهران من اللجنة السداسية الدولية.

وفي حالة كهذه، يجب أن يكون تحسين العلاقات الخليجية-الإيرانية، وحل عوامل التوتر الكامنة فيها، هدفاً رئيسياً للسياسة الأمريكية في الخليج. وبخلافه تتنامى الهواجس الخليجية حيال طهران، على نحو تغدو عائقاً أمام أي مسعى لإعادة بناء العلاقات بين ضفتي الخليج العربي.

ثانياً: إعادة توجيه العلاقات الخليجية – الإيرانية

يتمثل التحدي الآخر في مدى إمكانية حدوث اختراق في العلاقات الخليجية-الإيرانية، بحيث يصبح من الممكن، أو المقبول به، وجود إيران كطرف في نظام أمني جامع أضحت فرص بنائه أكثر تجلياً، كنتاج للمتغيّر الأمريكي الرئيسي في الخليج العربي في بُعديه المرتبطين بالعراق وإيران. وفي هذا الصدد: ما الذي يُمكن فعله على وجه التحديد؟

لابد من التأكيد، بدايةً، على حقيقة أن التقارب الأمريكي-الإيراني يُعد بحد ذاته عاملاً دافعاً باتجاه تحسّن العلاقات الخليجية-الإيرانية، على النحو الذي سبق أن تعرضنا له. وفي المقابل، ثمة إخفاق على مستوى التجربة التاريخية في الإفادة من التقارب الأمريكي المتزامن مع كل من إيران ودول الخليج العربية. وقد كان ذلك عائداً في إحدى خلفياته إلى معطيات الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وهي المعطيات التي استندت إليها المقاربات الإقليمية التي اعتمدتها الولايات المتحدة في مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك مقاربتها في الخليج العربي، الذي نُظر إليه باعتباره جناحاً جنوبياً لما عُرف بالحزام الشمالي، الذي مثلته إيران وتركيا، في سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي.

وفي مرحلة لاحقة، بدا الصدام الأمريكي-الإيراني، اعتباراً من عام 1979، عامل ضغط كبيراً في مناخ العلاقات الخليجية-الإيرانية، وتجلى هذا الأمر بصورة أكثر وضوحاً خلال حرب السنوات الثماني بين إيران والعراق،

وفي الأزمة التي أثارها ملف إيران النووي، وفي صراع النفوذ في الساحة العراقية، اعتباراً من عام 2003، حيث تصاعد الحضور الإيراني فيها على نحو كبير.[149] كما أن العراق لم يكن ساحة اختبار للعلاقات الإيرانية–الأمريكية وحسب، بل كذلك اختبار للعلاقات الإيرانية–الخليجية، وإن ضمن معادلة مختلفة شكلاً ومضموناً.[150]

وخارج المعطى الأمريكي، هناك قضايا خلافية راهنة، معطوفة على موروث تاريخي قلق، حالت دون مضي العلاقات الخليجية–الإيرانية على النحو الذي يفترض قيامه بين دول متجاورة جغرافياً، ومتقاربة في نسيجها الثقافي.

إن تحوّلاً إيجابياً في العلاقات الخليجية–الإيرانية، يُمكن التنبؤ به مبدئياً، عبر تدعيم قاعدة المصالح المتبادلة بين ضفتي الخليج العربي، والدخول في مشاريع مشتركة، يصعب التخلي عنها لمصلحة طموحات سياسية خاصة بهذا الطرف أو ذاك. وهنا سوف يتم تطويع السياسة لمصلحة المنافع المشتركة. وهذه بداية التغيير في مجرى العلاقات الخليجية–الإيرانية. وهذه البداية تمثل اليوم أحد العناصر المهمة لتطور مفاعيل المتغير الأمريكي الرئيسي في الخليج، لتغدو قادرة على التأسيس لأمن إقليمي توافقي.

ثالثاً: أي خيار أمني للخليج العربي؟

إن جميع دول الخليج معنية ببلورة حد أدنى من التوافق الأمني القادر على تحصين المنطقة من الهزات والصراعات التي تنسف فرص التعايش،

وتقضي على آفاق التعاون الإقليمي. ولا يمثل التفاهم الأمني هدفاً بحد ذاته، بل هو وسيلة لصيانة الأهداف الكبرى لأبناء المنطقة، المتمثلة في السعي نحو الازدهار والرخاء. وفي واقع الأمر، فإن العلاقات الخليجية-الإيرانية، كالعلاقات الخليجية-العراقية، لن تبلغ يوماً مرامها ما لم تشهد هذه المنطقة حداً أدنى من التوافق على بنية واتجاه أمنها الإقليمي المشترك. وفضلاً على ذلك، فإن العلاقات البينية، ضمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ستبقى عرضة للتحديات المتأتية من غياب التوافق الإقليمي حول الأمن.

وليس هناك من رؤى محددة المعالم في دول المنطقة لماهية الخيار الذي يفترض أن يرسو عليه الأمن الإقليمي، كما أن أصل الفكرة القائلة بالذهاب نحو هذا الأمن ليست موضع إجماع بين الفرقاء. ويعود هذا في إحدى خلفياته إلى تباين أولويات الأمن لدى دول المنطقة، وتفاوت رؤيتها لمصادر التهديد. وهناك سبب آخر، يتمثل في خشية بعض هذه الدول من أن يقود الدخول في نظام مشترك للأمن الإقليمي إلى هيمنة طرف معين على سائر الأطراف. وفضلاً على ذلك، فإنه بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن تجربة قوات درع الجزيرة لم تحقق الغرض المرجو منها، وقد انتهت إلى وضع القوة الرمزية.

إن هواجس جميع الأطراف تبقى مشروعة ولا يجوز القفز عليها، وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الهواجس يجب أن تكون محفزاً للبحث عن حلول

خلاقة، لا سبباً في استمرار الجمود؛ إذ إن حالة الفراغ الأمني أو غياب التوافق الإقليمي حول الأمن لا يخدم أياً من الأطراف.

وثمة قناعة مفادها أن الأقاليم، التي عانت صراعات مروعة، يمكن دفعها بروح "لا لتكرار ما مضى"؛ أي إلى أشكال جديدة من التنظيم المتعدد الأطراف، مثلما حدث بين شرق أوربا وغربها بعد الحرب العالمية الثانية.[151] كذلك، فإن عدداً من الأقاليم التي تكاملت على نحو ناجح، بما في ذلك أوربا، قد تشكلت في ظروف تنوع عرقي وديني ومذهبي، وكانت مدفوعة جزئياً بالرغبة في منع النزاع بسبب هذه الفروق. وبالطبع، فإن التشابه الثقافي يمكن أن يكون عاملاً داعماً للبناء الإقليمي، إلا أن التنوع بدوره لا يمثل عقبة في هذا الطريق، ما لم يتم الدفاع عن التباينات والمزايدة عليها، وإذا كان هناك شعور بالقواسم المشتركة.[152]

وبطبيعة الحال، فإن الرؤية الواقعية للأمور لا تقود لدعوة دول المنطقة إلى تبني خيارات أمنية من قبيل التحالفات، أو الأمن الجماعي، الذي بُنيت فلسفته في الأصل ليعمل على أساس عالمي أكثر منه إقليمي. كذلك، لا يرى هذا البحث فرصة واقعية للدعوة إلى فكرة المجتمع الأمني.[153] وهذا المفهوم الأخير وضع ليعكس الأهداف التي تصل إلى آماد بعيدة للتكامل الأوربي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي بدورها وضعت أوربا في مجتمع أمني أوسع يتمثل بالدول الصناعية الكبرى. إن هذه الفكرة قائمة اليوم بالنسبة للاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي، وهي قريبة من رابطة "آسيان".[154]

في منطقة الخليج العربي، يمكن الحديث بشي من الحذر عن صورة من صور النظام الأمني.[155] ويُقصد بالنظام الأمني ذلك الترتيب الذي يغطي قطاعاً متفقاً عليه من القواعد السلوكية، مثل عدم استخدام القوة، واحترام الحدود الدولية القائمة.[156] كما يمكن أن يوضع في إطاره تشريعات أكثر وضوحاً، بالنسبة لأنواع معينة من الأسلحة واستخداماتها، أو طبيعة الأنشطة العسكرية، ومستوى الشفافية الأمنية.[157]

ونحن لا نتحدث هنا عن قفز على الخيارات الوطنية لدول المنطقة، أو تجاوز للترتيبات المتعددة الأطراف، كتلك القائمة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بل ندعو فقط إلى أشكال وصيغ مرنة من الضبط الإقليمي للتوترات، بهدف تطويقها والحيلولة دون تحولها إلى صراع كبير.

الخاتمة

إن بيئة الأمن الإقليمي في الخليج تبدو اليوم ذات طابع انتقالي. وهي قد تصل إلى مرحلة إعادة التعريف الاستراتيجي، في غضون بضعة أعوام. وسوف يتوقف ذلك على ثلاثة عوامل: الأول، وصول استراتيجية الخروج الأمريكي من العراق إلى غاياتها النهائية. والثاني، نجاح مشروع الانفتاح الأمريكي على إيران. والثالث، قدرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق وإيران على استنفاذ متغير السياسة الأمريكية في الخليج، في بعديه العراقي والإيراني، باتجاه تشييد مرتكزات متينة للأمن الإقليمي المشترك.

على الصعيد العملي، حققت استراتيجية الخروج الأمريكي من العراق خطوات رئيسية على طريق أهدافها النهائية، إذ باتت مدن وقرى العراق تحت سيطرة قوات الأمن العراقية، من جيش وشرطة، وتشكيلات رسمية أخرى. وقد أشاع هذا التطور ارتياحاً عاماً في دول المنطقة؛ وتبلور ذلك على صعيدين: الأول، شعور هذه الدول بأن الدولة العراقية باتت ماسكة بزمام أمنها الوطني، الأمر الذي بعث برسالة اطمئنان بأن العراق لن يغدو مصدر تهديد لجيرانه، وخاصة دول الخليج العربية. والثاني، أن خطة الانسحاب الأمريكي قد ساهمت في إزالة هواجس الدول المجاورة حول إمكانية أن يصبح العراق رأس حربة لمشروع الولايات المتحدة في المنطقة، وتنمو فيه قدرات أمريكية، أمنية ومدنية، على شاكلة اليابان وكوريا الجنوبية. إذ كان البعض قد نظر إلى مثل هذا الاحتمال على أنه تهديد صريح لأمنه القومي. ونظر إليه البعض الآخر باعتباره مساً بدوره ومكانته.

وفي المحصلة، دفعت خطة الانسحاب الأمريكي إلى خلق مناخ إقليمي أكثر تقبلاً لدمج العراق في محيطه، والقبول به كطرف في معادلات الأمن والتعاون في الخليج العربي. وهذا في الأصل هدف أمريكي معلن، أكدت عليه مراراً إدارة الرئيس باراك أوباما. وذلك مع ضرورة التأكيد، في الوقت نفسه، على أن دمج العراق في محيطه الإقليمي يعد حاجة عربية أصيلة، وضرورة ثابتة ومتقدمة من ضرورات أمن الخليج.

وفيما يرتبط بالبعد الثاني للمتغير الأمريكي في الخليج، أي ذلك المتعلق بإيران، يمكن القول إن مجرد إعلان أوباما عزمه الدخول في حوار مباشر، غير مشروط، مع طهران يعد بحد ذاته إيذاناً بفصل جديد في بيئة العلاقات الأمريكية-الإيرانية. وفي هذا الفصل الجديد، ثمة ضغط مركزي يمثله برنامج طهران النووي، بالإضافة إلى الخلافات الخاصة بالنزاع العربي-الإسرائيلي.

وفي المقابل، فإن الملفين العراقي والأفغاني يمثلان عاملا تحفيز لتقارب واشنطن وطهران. وتكبح ضروراتهما، بدرجة ما، الضغوط المتأتية من المواضيع الخلافية كالبرنامج النووي. وثمة عوامل تحفيز أخرى، تمثلها المعطيات السائدة في آسيا الوسطى، وتلك المرتبطة بمستقبل سوق الطاقة الغربي، وحاجة الاتحاد الأوربي إلى تنسيق الجهود مع إيران، وخاصة في قطاع الغاز.

وعليه، يمكن القول، بشيء من الحذر، إن مسيرة الحوار الأمريكي-الإيراني تمتلك من المقومات ما يضمن لها الديمومة والتطور، وصولاً إلى غاياتها النهائية، أو قريباً منها. وعلى صعيد التداعيات الإقليمية للحوار الأمريكي-الإيراني، فإن هذا الحوار أو الالتقاء يمثل في التحليل المباشر عامل تعزيز لفرص الوفاق والتعايش بين إيران وجيرانها الخليجيين، ذلك أن التوترات التي حكمت طويلاً مناخ العلاقات الأمريكية-الإيرانية قد مثلت عامل ضغط كبير على الروابط السائدة بين ضفتي الخليج العربي. وفي البعد الموازي، فإن تحسن العلاقات الخليجية-الإيرانية، وإزالة التوترات الكامنة

فيها، يمثل إحدى ضرورات التقارب الأمريكي-الإيراني، أو لنقل أحد متطلباته الجوهرية.

أما البعد الأخير في المعادلة، أي ذلك المرتبط بمدى إمكانية استنفاذ المتغير الأمريكي في الخليج في الدفع باتجاه توافق خليجي-عراقي-إيراني على متطلبات وشروط الأمن الإقليمي، فيبدو من الواضح اليوم أن دول المنطقة باتت أمام معطى جديد، محفز لفرص التعايش في الإقليم، إلا أن هذا المعطى لا يُمثل بديلاً لمساعي الأطراف المحلية، التي يفترض أن تتحرك بإرادتها الذاتية، وتبحث عما هو ممكن ومحتمل من خيارات وأشكال لأمنها الإقليمي، استناداً إلى حسابات وظروف الفرقاء كافة.

وتستخلص هذه الدراسة أن الخيار الأكثر واقعية يتمثل في الأخذ بصورة من صور النظام الأمني المحدود والمتفق على معالمه. فظروف المنطقة، وخصوصية بنيتها السياسية، لا تسمح بالدعوة إلى خيارات من قبيل التحالفات، أو معاهدة الأمن الجماعي، أو المجتمع الأمني. وفي المقابل، فإن الفراغ الأمني أو غياب التوافق الإقليمي حول الأمن لا يخدم أياً من الفرقاء.

وعلى صعيد السياق الكلي للعلاقات البينية داخل الإقليم، فإن الحكمة تقتضي البدء بمشاريع وبرامج تعاون ثنائي ومتعدد، تجعل من هذه العلاقات مصلحة مشتركة ومنفعة متبادلة، لا غنى لأيٍّ من الأطراف عنها؛ وهذه تحديداً نقطة البداية لإعادة تشكيل صورة الخليج العربي، بحيث يغدو فيه الرخاء والسلام حقيقة قائمة.

الهوامش

1. انظر:

U.S. Defense Strategy to Responsibly End War in Iraq, Highlights three-part strategy to end U.S. combat mission, The White House, Office of the Press Secretary, February 27, 2009, at: http://www.america.gov/st/texttrans-english/2009/February /20090302115213eaifas0.2186243.html

2. Ibid.

3. انظر:

Merle David Kellerhals Jr., "Obama Says Combat Forces to be withdrawn from Iraq in 2010, President plans phased withdrawal to preserve security gains,"at: http://www.america.gov/st/peacesecenglish/2009/February/20090227133046dmslahrellek0.3512232.html

4. Ibid.

5. Ibid.

6. Ibid.

7. انظر:

Security Council S/RES/0661, 6 August 1990 Adopted by the Security Council at its 2933rd meeting, at: http://www.fas.org/ news/un/iraq/sres/sres0661.htm

8. «نص اتفاق انسحاب القوات الأمريكية من العراق»، جريدة الصباح (بغداد: 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008)، انظر:

http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=73173

9. المرجع السابق.

10. المرجع السابق.

11. المرجع السابق.

12. المرجع السابق.

13. المرجع السابق.

14. انظر:

U.S.-Iraqi Strategic Framework Agreement and Security Agreement, Historic agreements will advance a stable Iraq in the Middle East. The White House, Office of the Press Secretary, December 4, 2008, Fact Sheet, the Strategic Framework Agreement and the Security Agreement with Iraq, at: http://www.america.gov/st/texttrans-english/2008/December/20081205110403 eaifas0.7288172.html

15. Ibid.

16. Ibid.

17. Ibid.

18. «الملحق الاقتصادي الأميركي: نعمل على تفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي»، جريدة **الصباح** (بغداد: 3 حزيران/ يونيو 2009)، انظر:

http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=84028

19. المرجع السابق.

20. إن مصطلح العلاقات الخليجية-العراقية مصطلح إشكالي، نستخدمه للتعبير عن جزء من التفاعلات البينية داخل النظام الإقليمي الخليجي، وتحديداً بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جهة والعراق من جهة أخرى.

21. انظر:

Government calls Arab states to cancel debts, *Alsabaah daily*, Baghdad, April 20, 2008, at: http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf= interpage&sid=60545

22. انظر:

Nile Gardiner and Marc Miles, "Forgive the Iraqi Debt," Heritage Foundation, Washington, April 30, 2003, at: http://www.heritage.org/research/tradeandeconomicfreedom/em871.cfm

23. Ibid.

24. Ibid.

25. انظر:

"$31 billion Iraqi debt forgiven by Paris Club," *Michigan Daily*, November 22, 2004, at: http://www.michigandaily.com/content/31-billion-iraqi-debt-forgiven-paris-club

26. Ibid.

27. Ibid.

28. انظر:

Edwin M. Truman, "The Right Way to Ease Iraq's Debt Burden," *The Financial Times,* April 28, 2003.

29. انظر:

Patricia Adams, "Canceling Iraqi Debt," Cato Institute, Washington, December 25, 2004, at: http://www.cato.org/pub_display.php?pub_id=292

30. Nile Gardiner and Marc Miles, op. cit.

31. انظر:

Alan B. Krueger, "Economic Scene; To avoid terrorism, end poverty and ignorance. Right? Guess again. Debunking conventional wisdom about the roots of hate crime," *The New York Times,* December 13, 2001, at: http://query.nytimes.com/gst/fullpage.html?res=9E0DEFDC123FF930A25751C1A9679C8B63&sec=&spon=&scp=4&sq=%20terrorism%20and%20education%20%20&st=cse&pagewanted=2

32. انظر:

"Arab states reluctant to forgive Iraq debt," *The Washington Times*, April 22, 200, at: http://www.washingtontimes.com/news/2008/apr/22/arab-states-reluctant-to- forgive-iraq-debt/

33. انظر:

"UAE waives billions of Iraqi debt," *BBC*, July 6, 2008, at: http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/7492115.stm

34. «واشنطن مستعدة للتقريب بين الكويت وبغداد بشأن العقوبات»، جريدة القبس (الكويت: 6 أيار/ مايو 2009).

35. المرجع السابق.

36. «أبو الحسن يسلم رسالة من ناصر المحمد إلى كلنتون حول موقف بغداد»، جريدة القبس (الكويت: 29 أيار/ مايو 2009).

37. «السعودية تعد بدراسة إلغاء الديون»، جريدة العرب (الدوحة: 30 أيار/ مايو 2008).

38. المرجع السابق.

39. انظر:

Remarks by President Obama in Celebration of Nowruz. President speaks to leaders and people of Iran, seeking partnership, Videotape, The White House, Office of the Press Secretary, March 20, 2009, at:

http://www.america.gov/st/texttrans-english/2009/March/20090320082750xjsnommis0.9416925.html

40. Ibid.

41. Ibid.

42. انظر:

Alan Cowell, "In a Video Appeal to Iran, Obama Offers a 'New Day'," *The New York Times*, March 20, 2009, at: http://www.nytimes.com/2009/03/21/world/middleeast/21iran.html?pagewanted=2&_r=1&hp

43. Ibid.

44. انظر:

President Obama's Remarks at Cairo University, Egypt seeks a new beginning between U.S., Muslims based on mutual respect, The White House, Office of the Press Secretary, June 4, 2009, at:
http://www.america.gov/st/texttrans-english/2009/June/20090603171549eaifas0.6576807.html

45. Ibid.

46. Ibid.

47. انظر:

Anne Gearan, "Obama: Iranian voters' voices should be heard," *The Washington post,* June 16, 2009, at: http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/06/16/AR2009061600138_2.html

48. Ibid.

49. Ibid.

50. Ibid.

51. انظر:

Eric Schmitt, "Biden Questions Vote but Sticks to Policy on Iran," *The New York Times*, June 14, 2009, at: http://www.nytimes.com/2009/06/15/world/middleeast/15diplo.html?scp=50&sq=Iran&st=cse

52. انظر:

Mark Landler, "U.S. Officials to Continue to Engage Iran," *The New York Times*, June 13, 2009, at: http://www.nytimes.com/2009/06/14/us/politics/14diplo.html?scp=32&sq=Iran&st=cse

53. انظر:

Mark Landler and Brian Stelter, "Washington Taps Into a Potent New Force in Diplomacy," *The New York Times*, June 16, 2009, at: http://www.nytimes.com/2009/06/17/world/middleeast/17media.html?scp=36&sq=Iran&st=cse

54. انظر:

Jeff Zeleny and and Helene Coopper, "Obama Warns Against Direct Involvement by U.S. in Iran," *The New York Times*, June 16, 2009, at: http://www.nytimes.com/2009/06/17/us/politics/17prexy.html?scp=46&sq=Iran&st=cse

55. انظر:

John Kerry, "With Iran, Think Before You Speak," *The New York Times*, June 17, 2009, at: http://www.nytimes.com/2009/06/18/opinion/18kerry.html?_r=1

56. انظر:

Ignatius, "Obama's Message to Iran," *The Washington post*, June 16, 2009, at: http://www.washingtonpost.com/wpdyn/content/article/2009/06/15/AR2 009061502584.html

57. انظر:

Scott Wilson, "Muted Response Reflects U.S. Diplomatic Dilemma," *The Washington post*, June 15, 2009, at: http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/06/14/AR2009061402684.html?hpid=topnews

58. انظر:

Charles Krauthammer, "Hope and Change-but Not for Iran," *The Washington post*, June 19, 2009, at: http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/06/18/AR2009061803495.html?hpid=opinionsbox1

59. انظر:

Helene Cooper and Mark Lanler, "Obama Pressured to Strike a Firmer Tone, *The New York Times*," June 17, 2009, at: http://www.nytimes.com/2009/06/18/us/politics/18prexy.html?scp=64&sq=Iran&st=cse

60. انظر:

Scott Peterson, "Iran, U.S. steps cautiously toward dialogue," *The Christian Science Monitor*, September 2, 2008, at: http://www.csmonitor.com/2008/0902/p07s03-wome.html

61. انظر:

Walter Russell Mead, Scott Erwin, and Eitan Goldstein, "The United States Inextricably Linked with Nations across the Globe, Striking the right equilibrium between national interests and ideals," at: http://www.america.gov/st/peacesec-english/2006/April/20080521175846WRybakcuH0.8424188.html

62. انظر:

Interview Secretary of State Condoleezza Rice With Zain Verjee of *CNN*, at: http://www.america.gov/st/texttrans-english/2008/December/20081218122432ihecuor0.4885675.html

63. انظر:

Anthony Cordesman and Khalid R. Al-Rodhan, "Iran's Weapons of Mass Destruction: The Real and Potential Threat" *Significant issues series*, vol. 28, no. 3 (2006): 287-364; Kenneth Pollack and Ray Takeyh "Taking on Tehran," *Foreign Affairs* (March-April 2005): 20-34.

64. انظر:

The Iraq Study Group Report, at: http://www.usip.org/isg/iraq_study_group_report/report/1206/iraq_study_group_report.pdf

65. Ibid.

66. انظر:

Patrick Clawson, "Engaging Iran on Iraq: At What Price and to What End?" December 5, 2006, at: http://www.washingtoninstitute.org/templateC05. php?CID=2540

67. Ibid.

68. انظر:

Roger Cohen, "Iran is Job One," *The New York Times,* October 22, 2008, at: http://www.nytimes.com/2008/10/23/opinion/23Cohen.html

69. Ibid.

70. انظر:

Howard LaFranchi, "Will the U.S. open an office in Iran?" *The Christian Science Monitor*, July 2, 2008.

71. Ibid.

72. انظر:

Roger Cohen, "A U.S.-Iranian Conversation," *The New York Times,* December 11, 2008. http://www.nytimes.com/2008/12/11/opinion/11 cohen.html

73. Ibid.

74. انظر:

Graham Allison, "A New Red Line For Iran," *The Washington Post*, June 1, 2009, at: http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/05/31/ AR2009053102078.html

75. «العطية: الحوار الأميركي الإيراني يجب ألا يكون على حساب مصالح الخليج»، جريدة الاتحاد (أبوظبي: 5 أيار/ مايو 2009).

76. المرجع السابق.

77. المرجع السابق.

78. انظر:

Richard N. Haass and Martin Indyk, "Beyond Iraq: New U.S. Strategy for the Middle East," *Foreign Affairs*, January/February 2009, at: http://www.foreignaffairs.org/20090101faessay88104-p20/richard-n-haass-martin- indyk/beyond-iraq.html

79. انظر:

David Sanger, "What 'Engagement' With Iran and North Korea Means," *The New York Times*, June 16, 2009, at: http://www.nytimes.com/2009/06/17/world/17sanger.html?scp=42&sq=Iran&st=cse

80. Ibid.

81. انظر:

Donna Abu-Nasr, "Iran, Mideast peace likely Obama focus in Saudi," *The Washington Post*, June 2, 2009, at: http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/06/02/ AR2009060202057.html

82. انظر:

Greg Jaffe, "Gates Assures Mideast Allies on U.S. Overtures to Iran," *The Washington Post*, May 6, 2009, at: http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/05/05/AR2009050501591.html

83. انظر:

"Iran says it boosts uranium enrichment capability," *The Washington Post*, May 28, 2009, at: http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/ 2009/05/28/AR2009052801343.html

84. انظر:

David Albright, Jacqueline Shire and Paul Brannan, "Has Iran Achieved a Nuclear Weapons Breakout Capability? Not Yet, But Soon," *ISIS REPORT*, December 2, 2008, at: http://www.isis-online.org/publications/iran/LEU_Iran_2December 2008.pdf

85. Ibid.

86. انظر:

Alan Elsner, "Iran within 3 years of nuke: U.S. military chief," *The Washington Post*, May 24, 2009, at: http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/05/24/ AR2009052400988.html

87. انظر:

David E. Sanger and William J. Broad, "Allies' Clocks Tick Differently on Iran," *The New York Times*, March 14, 2009, at: http://www.nytimes.com/2009/03/15/weekinreview/15SANGER.html?scp=1&sq=Iranian%20Nuclear%20Program%20&st=cse

88. انظر:

Oden Eran, Giora Eiland and Emily Landau," Let Russia Stop Iran," *The New York Times*, December 20, 2008, at: http://www.nytimes.com/2008/12/21/opinion/21eran.html?_r=1&scp=1&sq=%20%20%20Iran%20%E2%80%93%20Russia%20&st=cse

89. انظر:

William Broad and David Sanger, "Iran has More Enriched Uranium than Thought," *The New York Times*, February 19, 2009, at: http://www.nytimes.com/2009/02/20/world/middleeast/20nuke.html

90. انظر:

David Sanger, "Iranian Overture Might Complicate Relations With Israel," *The New York Times*, February 10, 2009, at: http://www.nytimes.com/2009/02/11/us/politics/11web-sanger-in-was-14-48.html

91. انظر:

Scott D. Sagan, "How to Keep the Bomb From Iran," *Foreign Affairs* (September/October 2006), at: http://www.foreignaffairs.org/20060901faessay 85505/scott-d-sagan/how-to-keep-the-bomb-from-iran.html

92. انظر:

Warren Hoge, "Iran Was Blocked From Buying Nuclear Materials at Least 75 Times, Group Says," *The New York Times,* November 16, 2007, at: http://www.nytimes.com/2007/11/16/world/middleeast/16nations.html

93. انظر:

Joshua Mitnick, "Why Israel maintains nuclear ambiguity?" *The Christian Science Monitor*, December 14, 2006, at: http://www.csmonitor. com/ 2006/1214/p07s02-wome.html; "Israel holds firm on nuclear ambiguity," *Jerusalem Post*, DECEMBER 7, 2006, at: http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1164881844793&pagename=JPost%2FJPArticle%2FShowFull

94. انظر:

The Middle East Strategic Balance 2005-2006 (Press Release), January 2, 2007, at: http://www.globalsecurity.org/military/library/news/2007/01/mil-070102-inss01.htm

95. انظر:

Tasos Kokkinides, Alistair Millar, Daniel Plesch, and Kirsten Ruecker, "A New Strategic Concept for NATO," *Basic Papers*, no. 20, May 20, 1997, at: http://www.basicint.org/pubs/Papers/BP20.htm

96. انظر:

James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff Jr., *Contending Theories of International Relations*, 5th Edition (New York: Longman, 2001), 344-397.

97. انظر:

Uri Bar-Joseph, "The Conceptualization of Deterrence in Israeli Thinking," *Security Studies*, vol. 7, no. 3 (Spring 1998): 145-181.

98. انظر:

Martin Sherman and M.L. Sondhi, "Indo-Israeli Cooperation as a US National Interest," *Policy Papers*, no. 89 (1999): 9.

99. انظر:

Security Council SC/8928 23 December 2006, at: http://www.un.org/News/Press/docs/2006/sc8928.doc.htm

.Ibid .100

101. انظر:

Security Council S/RES/1747, March 24, 2007, at: http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/281/40/ PDF/N0728140.pdf?OpenElement

102. انظر:

Security Council SC/9268, March 3, 2008, Resolution 1803, at: http://www.un.org/News/Press/docs/2008/sc9268.doc.htm

.Ibid .103

104. انظر:

Security Council SC/9459, September 27, 2008, Resolution 1835, at: http://www.un.org/News/Press/docs/2008/sc9459.doc.htm

.Oden Eran, Giora Eiland and Emily Landau," op. cit. .105

106. انظر:

Ibid., Scott Peterson, "Russia, Iran harden against West," *The Christian Science Monitor*, October 18, 2007, at: http://www.csmonitor.com/2007/1018/p06s02-woeu.html; "Russia, Iran and the Bottom Line," *The New York* Times, March 21, 2007, at: http://www.nytimes.com/2007/03/21/opinion/21wed2.html?scp=3&sq=%20%20%20Iran%20%E2%80%93%20Russia%20&st=cse; Lionel Beehner, "Russia, Iran: Brothers in Arms," *Daily Analysis*, November 1, 2006, at: http://www.cfr.org/publication/11873/russia_iran.html; Ilya Bourtman, PUTIN AND RUSSIA'S MIDDLE EASTERN POLICY, *The Middle East Review of International Affairs*, Vol. 10, No. 2, June 2006, at: http://meria.idc.ac.il/journal/2006/issue2/jv10no2a1.html; Victor Mizin, THE RUSSIA-IRAN NUCLEAR CONNECTION AND U.S. POLICY

OPTIONS, *The Middle East Review of International Affairs (MERIA)*, Vol. 8, No. 1, March 2004, at: http://meria.idc.ac.il/journal/2004/issue1/jv8n1a7.html#Victor

107. انظر:

Statement, Letter by P5+1 Partners on New Incentives Package for Iran .U.S., European partners offer Iran new incentives to build mutual trust, U.S. DEPARTMENT OF STATE, Office of the Spokesman, June 17, 200, at: http://www.america.gov/st/texttrans-english/2008/June/20080617165530eaifas0.1855738.html

108. Ibid.

109. Ibid.

110. Ibid.

111. President Obama's Remarks at Cairo University, op. cit.

112. Ibid.

113. Ibid.

114. انظر:

David McKeeby, "Arab States Share International Concerns about Nuclear Iran, International sanctions are working, says Rice at United Nations," http://www.america.gov/st/peacesec-english/2008/December/20081217155108idybeekcm0.8626978.html

115. انظر:

Treasury's Further Financial Restrictions on Iran, Steps intended to prevent terrorist financing, proliferation activities.U.S. Department of Treasury, Fact Sheet, Treasury Strengthens Preventive Measures Against Iran, November 6, 2008, at: http://www.america.gov/st/texttrans-english/2008/November/20081107105758eaifas0.1254084.html

116. انظر:

Vikas Bajaj and John Eligon, "Iran Moved Billions via U.S. Banks," *The New York Times,* January 10, 2009, at: http://www.nytimes. com/ 2009/01/10/business/worldbusiness/10bank.html

117. انظر:

Statement on Treasury's Designation of Iranian Nuclear Entities, Designation tightens sanctions against Iranian nuclear, missile proliferation. U.S. Department of State, Office of the Spokesman, August 12, 2008, at: http://www.america.gov/st/texttrans-english/2008/August/ 20080812160817 eaifas 0.9429132.html

118. Ibid.

119. انظر:

Merle D. Kellerhals Jr., "United States Places Sanctions on Iran's Largest Maritime Company," at: http://www.america.gov/st/peacesec-english/ 2008/September/20080911131011dmslahrellek7.394046e-02.html

120. Ibid.

121. Ibid.

122. انظر:

Additional U.S. Actions against Iran's Proliferation Activities, United States continues efforts to halt Iran's proliferation of WMD, U.S. Department of State, Office of the Spokesman, September 17, 2008, at: http://www.america.gov/st/texttrans-english/2008/September/ 20080918170108eaifas0.1424829.html

123. انظر:

Helene Cooper, "U.S. Penalizes Companies for Selling Arms Technology," *The New York Times,* October 24, 2008, at: http://www.nytimes. com/2008/10/25/world/middleeast/25iran.html

124. انظر:

Elaine Sciolino, "Nuclear Aid by Russian to Iranians Suspected," *The New York Times*, October 9, 2008, at: http://www.nytimes.com/2008/10/10/world/10nuke.html

125. انظر:

Eric Lichtblau, "U.S. Steps Up Its Criminal Prosecution of Illegal Technology Exports to Iran," *The New York Times,* September 17, 2008, at: http://www.nytimes.com/2008/09/18/washington/18justice.html?pagewanted=2

126. انظر:

Nazila Fathi, "Iran Says U.S. Helped Finance Overthrow Plot," *The New York Times,* January 13, 2009, at: http://www.nytimes.com/ 2009/01/14/world/middleeast/14tehran.html?ref=world

127. انظر:

Robert Fox, "Special forces 'prepare for Iran attack," *Evening Standard,* June17, 2003, at: http://www.globalresearch.ca/articles/FOX306A.html

128. انظر:

Seymour Hersh, "The Next Act: Is a damaged Administration less likely to attack Iran, or more?" *The New Yorker*, November 27, 2006, at:

http://www.newyorker.com/fact/content/articles/061127fa_fact?page=3; Seymour Hersh, "Watching Lebanon: Washington's interests in Israel's war," *The New Yorker*, August 21, 2006, at: http://www.newyorker.com/fact/content/articles/060821fa_fact; Seymour Hersh, "Would President Bush go to war to stop Tehran from getting the bomb?," *The New Yorker*, April 17, 2006, at: http://www.newyorker.com/fact/content/articles/060417fa_fact; Seymour Hersh, "The Coming Wars: What the Pentagon can now do in secret?" *The New Yorker*, January 24, 2005, at: http://www.newyorker.com/printables/fact/050124fa_fact?fact/050124fa_fact

129. انظر:

William Branigin, "U.S. Not Planning for War With Iran, Gates Says," *The Washington Post*, February 2, 2007, at: http://www.washingtonpost.com/ wp-dyn/content/article/2007/02/02/ AR2007020200539.html

130. انظر:

Anne Gearan, "Senators Warn Against War With Iran," *The Washington Post*, January 31, 2007, at: http://www.washingtonpost.com/ wp-dyn/content/article/2007/01/31/AR2007013100252.html

131. انظر:

"Iran says 'wise' Americans will bar any attack," *Reuters*, Jan 23, 2007, at: http://today.reuters.com/news/articlenews.aspx?type=topNews&story ID=2007-01-23T211414Z_01_BLA375434_RTRUKOC_0_US-IRAN-USA.xml

132. انظر:

Ali Akbar Dareini, "Iran Prepares Public for Possible Clash," *The Washington Post*, January 22, 2007, at: http://www.washingtonpost.com/ wp-dyn/content/article/2007/01/22/AR2007012200983.html

133. انظر:

David Sanger, "U.S. Rejected Aid for Israeli Raid on Iranian Nuclear Site," *The New York Times*, January 10, 2009, at: http://www.nytimes.com/2009/01/11/washington/11iran.html?pagewanted=3

134. انظر:

Roger Cohen, "The Unthinkable Option," *The New York Times*, February 4, 2009, at: http://www.nytimes.com/2009/02/05/opinion/05cohen. html

135. Ibid.

136. Ibid.

137. Ibid.

138. انظر:

Edward N. Luttwak, "Three reasons not to bomb Iran-yet," *Commentary*, vol. 121, no. 5 (May 2006): 21-28.

139. انظر:

Yitzhak Benhorin, "US General: Strikes on Iran possible by 2007," *Yedioth Ahronoth*, October 12, 2006, at: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340, L-3314171,00.html

140. Ibid.

141. انظر:

Alexander Simon, "The Patriot Missile, Performance in the Gulf War Reviewed," July15, 1996, at: http://www.cdi.org/issues/bmd/Patriot.html

142. انظر:

Nasser Karimi, "Iran Receives Russian Defense Missiles," *The Washington post*, January 24, 2007, at: http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/01/24/AR2007012400823.html

143. انظر:

Michael Schwirtz and Nazila Fathi, "Russia Denies Selling Missile System to Iran," *The New York Times*, December 22, 2008, at: http://www.nytimes.com/2008/12/23/world/middleeast/23iran.html

144. انظر:

Yiftah S. Shapir, "Iran's Strategic Missiles. Strategic Assessment," April 2006, at: http://www.tau.ac.il/jcss/sa/v9n1p8Shapir.html

145. انظر:

"WMD Iran Special Weapons Guide: Missiles,"at: http://www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/

146. انظر:

Loveday Morris, "Gates calls for GCC to embrace Iraq," *The National* December 13, 2008, at: http://www.thenational.ae/article/20081213/FOREIGN/401688776/-1/NEWS

147. Ibid.

148. U.S. Defense Strategy to Responsibly End War in Iraq, op. cit.

149. دخلت العلاقات الإيرانية-العراقية في السنوات الأخيرة طوراً جديداً، بدت فيه طهران أكثر حضوراً في الواقع العراقي بشتى مجالاته.وسعت إيران لإعطاء حضورها في العراق بعداً هيكلياً، ثبتته بعدد كبير من الاتفاقيات الثنائية في مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد. وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو أربعة مليارات دولار خلال عام 2008، كما وصل عدد الزوار المحليين الذين تنقلوا بين إيران والعراق أكثر من 2.5 مليون شخص، وهناك خطط لرفع هذا العدد في غضون أعوام إلى 20 مليوناً، انظر: جريدة الصباح (بغداد: 11 شباط/ فبراير 2009). وقد جرى أيضاً افتتاح العديد من المنافذ الحدودية بين الجانبين، منها أربعة منافذ مع إقليم كردستان وحده. ومن بين المشاريع المشتركة البعيدة المدى، ذلك الذي يقضي بربط العراق بإيران بخطين من السكك الحديدية، حيث سيمتد الخط الأول بين البصرة وشلامجة، ويهدف لنقل البضائع والمسافرين. أما الخط الثاني فسوف يربط بغداد بالمنذرية، انظر: جريدة الصباح (بغداد: 12 آذار/ مارس 2008. وهناك اليوم 135 وثيقة تعاون موقعة بين العراق وإيران. واتفقا في نهاية أيار/ مايو 2009 على تفعيل 100 اتفاقية تعاون مشترك في قطاعات ومجالات مختلفة، انظر: جريدة الصباح (بغداد: 3 حزيران/ يونيو 2009).

150. انظر:

Abdul Jaleel Al Marhoon, "The Iranian Conservatives and the Gulf security Issue," *The Asian Tribune*, June 9, 2007, at: http://www.asiantribune.com/ index.php?q=node/7257

151. انظر:

R. Jervis, "Security Regimes," *International Organization*, vol. 36, no.2 (Spring 1982): 357-378.

152. انظر:

R. Allison, "Regionalism, Regional Structures and Security Management in Central Asia," *International Affairs*, vol. 80, no. 3 (May 2004): 469- 473.

153. انظر:

K. W. Deutsch et al., *Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience* (New York, NY: Greenwood Press, 1969), 5

.Ibid .154

.R. Jervis, op.cit. .155

.Ibid .156

.Ibid .157

نبذة عن المؤلف

عبدالجليل زيد المرهون: يعمل باحثاً مستقلاً في قضايا الأمن الإقليمي، وهو كاتب منتظم في عدد من الصحف الخليجية. وكان قد عمل خبيراً في شؤون الخليج العربي في عدد من مراكز البحوث العربية منذ عام 1992.

نشر له العديد من الدراسات، وهي:

1. أوروبا وأمن الخليج (الرياض: مركز الدراسات الأوروبية، 2009).
2. أمن الخليج وقضية التسلح النووي (المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2007).
3. أمن الخليج بعد حرب العراق (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، 2005).
4. أمن الخليج بعد الحرب الباردة (بيروت: دار النهار للنشر، 1997).

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1.	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2.	ديفيد جارنسم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3.	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4.	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5.	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6.	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية
7.	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8.	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9.	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10.	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
11.	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996
12.	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

27.	صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989
28.	فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29.	عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30.	جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31.	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32.	هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
33.	كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34.	عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35.	علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36.	مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37.	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38.	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39.	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40.	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

.41	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل
.42	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
.43	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية - التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
.44	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
.45	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
.46	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
.47	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
.48	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
.49	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
.50	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
.51	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
.52	عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
.53	جورج شكري كتن	العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها
.54	علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
.55	مصطفى عبدالواحد الولي	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
.56	خيرالدين نصر عبدالرحمن	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
.57	عبدالله يوسف سهر محمد	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

.58	علي أسعد وطفة	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
.59	هيثم أحمد مزاحم	حزب العمل الإسرائيلي 1968 – 1999
.60	منقذ محمد داغر	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)
.61	رضا عبدالجبار الشمري	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
.62	خليل إسماعيل الحديثي	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
.63	علي سيد فؤاد النقر	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
.64	خالد محمد الجمعة	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
.65	عبدالخالق عبدالله	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
.66	إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
.67	الطاهرة السيد محمد حمية	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
.68	عصام سليمان الموسى	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
.69	علي أسعد وطفة	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
.70	أسامة عبدالمجيد العاني	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

71.	حمد علي السليطي	التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية
72.	سرمد كوكب الجميل	المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة
73.	أحمد سليم البرصان	عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته
74.	محمد عبدالمعطي الجاويش	الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
75.	مازن خليل غرايبة	المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية
76.	تركي راجي الحمود	التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)
77.	أبوبكر سلطان أحمد	التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة
78.	سلمان قادم آدم فضل	حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا - الصحراء الغربية - جنوب السودان
79.	ناظم عبدالواحد الجاسور	ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية
80.	فيصل محمد خير الزراد	الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي
81.	جاسم يونس الحريري	دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون
82.	علي محمود الفكيكي	الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة

83.	عبدالمنعم السيد علي	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84.	إبراهيم مصحب الدليمي	المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85.	سيار كوكب الجميل	المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86.	منار محمد الرشواني	سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87.	محمد علي داهش	اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88.	محمد حسن محمد	الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
89.	رضوان السيد	مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90.	هوشيار معروف	التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91.	محمد الدعمي	الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية - الإسلامية لمعطيات العولمة
92.	أحمد مصطفى جابر	اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93.	هاني أحمد أبوقديس	استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94.	محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي	القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95.	ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم	العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96.	مصطفى عبدالعزيز مرسي	الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

97.	علي مجيد الحمادي	الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
98.	آرشاك بولاديان	مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99.	خليل إبراهيم الطيار	الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
100.	جهاد حرب عودة	المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية
101.	محمد علي داهش ورواء زكي يونس	اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل
102.	عبدالله المجيدل	حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا
103.	حسام الدين ربيع الإمام	البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط
104.	شريف طلعت السعيد	مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 – 1995)
105.	علي عباس مراد	مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح
106.	عمار جفال	التنافس التركي – الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
107.	فتحي درويش عشيبة	الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة
108.	عدي قصيور	حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية
109.	عمر أحمد علي	جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله – آثاره – وضعه القانوني
110.	محمد خليل الموسى	التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي
111.	محمد فايز فرحات	مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة

127. ثامر كامل محمد	الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي
128. فاطمة حافظ	تمكين المرأة الخليجية: جدل الداخل والخارج
129. مصطفى علوي سيف	استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي
130. محمد بوبوش	قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي: وجهة نظر مغربية
131. راشد بشير إبراهيم	التحقيق الجنائي في جرائم تقنية المعلومات: دراسة تطبيقية على إمارة أبوظبي
132. سامي الخزندار	تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية
133. محمد عبدالحميد داود	الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للموارد المائية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
134. عبدالله عبدالكريم عبدالله	تسوية نزاعات الاستثمار الأجنبي: دراسة في اتفاقية واشنطن لتسوية نزاعات الاستثمار ونطاق أعمالها
135. أحمد محمود الأسطل	تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال قياسات الرأي العام: مسح لأساليب الممارسة وللرأي العام
136. محسن محمد صالح	النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي
137. رضوان زيادة	الإسلام السياسي في سوريا
138. رضا عبدالسلام علي	اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية: دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية
139. عبدالوهاب الأفندي	أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة

140. حسين عبد المطلب الأسرج	دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية
141. خالد حامد شنيكات	عمليات حفظ السلام: دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية
142. محمد يونس	تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية البيئة
143. عبد ا لعالي حور	حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية
144. مسعود ضاهر	المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة
145. شيرين أحمد شريف	القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة اقتصادية تحليلية
146. شريف شعبان مبروك	صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية
147. عبدالجليل زيد المرهون	أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية في نسخة ورقية واحدة أو عبر البريد الإلكتروني.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقمي الهاتف والفاكس (إن وجد)، وعنوان بريده الإلكتروني.
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.
9. توضع الجداول والرسوم البيانية في متن البحث حسب السياق، ويتم تحديد مصادرها أسفلها.
10. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

11. يراعى عند كتابة الهوامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه:

الكتب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.
الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 3000 دولار أمريكي و10 نسخ كإهداء من البحث عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **دراسات استراتيجية**.

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد وصول بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.

3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها، كي يرسل البحث للتحكيم الخارجي.

4. يرسل البحث إلى محكمَين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.

5. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تسلم اتفاقية النشر من الباحث.

6. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهران.

7. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

8. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.

قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات استراتيجية»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المـدينـــة: ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هــاتـف : .... فـاكـس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	220درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالـة المـصرفية، يرجـى تحويـل قيمـة الاشـتراك إلى حـساب مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلـومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



ISSN 1682-1203


ISBN 978-9948-14-181-5



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2-971 - فاكس: 4044542 -2-971 - E-mail: pubdis@ecssr.ae